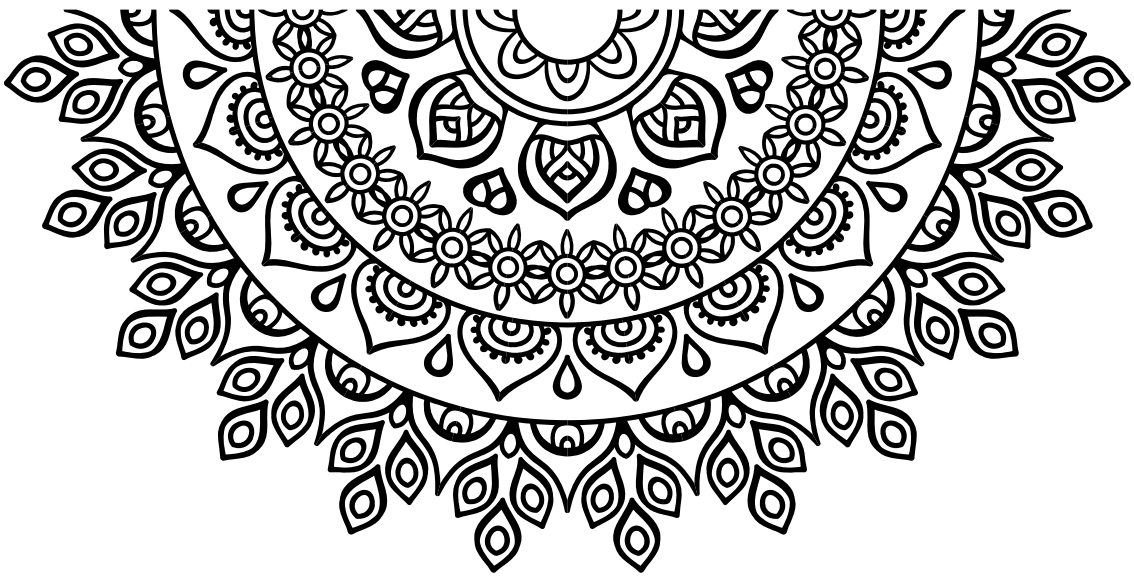

ضوابط استعمال

ما يقبل الحمل على اللفظ وعلى المعنى وضعًا

الدكتورة

سلاف مصطفى كامل

الجامعة العراقيّة /كلية التربية / قسم اللغة العربية

Usage controls

What accepts pregnancy on the word and on the meaning status

by

Dr. Slaf Mustafa Kamel

المستخلص:

إنّ القولَ بتميّز اللغة العربيّة بظاهرة الالتفات إلى المعنى ينبني على ما فيها من ظواهرَ متعدّدة تنتظمها خصيصة واحدة، هي الانحراف عن النمط والخروج عن قانون التساوق بين محوري الاختيار والتوزيع، الذي يُعدُّ الصورة المثلى للغة. وما سيجري عليه هذا البحث يتمثّل باستقصاء ما يقبل الحمل على المعنى والحمل على اللفظ في أصل وضعه، لا في الاستعمال، من المفردات التي لها معنًى مغاير للفظها يجيز فيها أن تُحمل على معناها، كما تُحمل على لفظها، وضوابطها التي تجعل الدارس في مأمن من التخطئة اللغويّة، ثمّ تتبّع التراكيب التي لها في أصل التركيب الوجهتان المذكورتان، وإيضاح بعض أمثلتها في السياق القرآني، وما يطرأ على تلك الضوابط في الاستعمال.

Abstract:

The distinction between the Arabic language and the phenomenon of attention to meaning is based on the multiple phenomena organized by one particular characteristic: the deviation from the pattern and the departure from the law of coherence between the axes of choice and distribution, which is the ideal picture of the language. And what will be seen on this research, which accepts in the equation and the solution in nature, meanings, and loyalty, and fate in the linguistic, and then filmed in this article in some cases.

المقدمة

لم يُغفل القدماء التصوّر الكلّي لظواهر الاهتمام بالمعنى، وأشّروا مواطنها على نحوٍ لا يخفى على أحد، فهذا ابن قتيبة يعرض لما للعرب من المجازات في الكلام، ومعناها: طرق القول ومآخذه. ويمثل لتلك الظواهر بالقلب، والتقديم، والتأخير، والحذف، والتكرار، والإفصاح، والكناية، والإيضاح، ومخاطبة الواحد مخاطبة الجميع، وبالعكس، والقصد بلفظ الخصوص لمعنى العموم، وعكسه مع أشياءَ كثيرةٍ أُخرَ، ويذكر أنّ هذه المذاهب كلّها نزل بها القرآن؛ ولذلك لا يقدر ترجمانٌ على أن ينقلَ إعجازَهُ إلى شيء من الألسنة؛ لأنّ العجم لم تتّسع في المجاز اتّساع العرب(١).

ويتوسّع ابن جنّي في وصف الظاهرة ويخلع عليها مصطلحه الخاصّ، وهو القول بشجاعة العربية، وكأنّما هو يسعى إلى تشخيص الظاهرة وتجسيمها، بأداة من أدواتها، باستعماله هذا المصطلح المجازيّ، وهو يرى أنّ ذلك يتجلّى في الحذف والزيادة والتقديم والتأخير والحمل على المعنى والتحريف(٢).

ويبدو أنّ حجر الزاوية في هذه الظواهر يتمثّل بما يوجد فيها من سمات التجاوز والانحراف عن النظام المثالي في مستويات اللغة المتعدّدة، بما يعني العدول عن الأصول، الذي يجعل النصّ في صراعٍ متجدّدٍ مع ثوابت اللغة التي يُراد لها أن تبقى راسخة، لكنّ النص يخترقها ليتحقّق فيه الإبداع المنشود.

وفي الموروث البلاغيّ واللغوي طائفة من المصطلحات تواردت للدلالة على مظاهر التحول الأسلوبيّ، منها مصطلح الظاهرة التي يتصدّى لها هذا البحث: (الحمل على اللفظ، والحمل على المعنى)، ويحمل في طيّاته مصطلحين فرعيّين، أغرب ما فيهما أنّهما إذا اقترنا دلّا على مفهومٍ خاصّ، له تجلّياته الأسلوبية الواسعة ذات الاستعمال البلاغيّ، ويدلّ فيه الأوّل (الحمل على اللفظ) على الأصل الذي تقوم عليه اللغة المثلى، وهو مراعاة اللفظ، من غير انحراف، وإذا افترقا دلّ الأوّل على ما أُلحق بغيره لمشابهته في اللفظ، على ضعفٍ في باب التعليل النحويّ، ودلّ الثاني (الحمل على المعنى) على ما يندرج غالبًا في قائمة (التوهّم) والاضطرار والشذوذ المقصود، وهو ما يعني قلّة الاستعمال والورود، خلافًا لحالهِ عند الاقتران، وسيتبيّن ذلك بوضوح عند الخوض في أوليّات المصطلح ومظانّ استعماله.

ولربّما كانت هذه المفارقة وحدها سببًا كافيًا لرصد هذه الظاهرة ومصطلحها المركّب المتداخل الاستعمال، والتصدي لدراسته، على أنّه ليس ببعيد عن متناول الدارسين المعاصرين، إذ أفرد

الدكتور الحموز في كتابه (التأويل النحوي) بابًا للحمل على المعنى، بمفهومه الإفرادي ولم يتطرّق البتّة إلى العلاقة بينه وبين مفهومه الاقتراني، واكتفى بتتبّع حالات أكثرها في شواذّ القراءات وضرورات الشعر، وسنناقش الأقسام التي ذكرها في الباب عمّا قليل.

وقد درس الباحث العراقي الدكتور علي عبد الله حسين العنبكي ظاهرة الحمل على المعنى في العربيّة، وأجاد في تتبّع مظانّ الحمل، بوصفه علّة نحويّة وظاهرة لغويّة، عمومًا من غير تخصيصٍ، لكنّ طبيعة البحث الموسّع لديه جعلته يضع الشاذّ القليل في الاستعمال إلى جنب المستعمل الشائع، فشملت دراسته مظاهر من الحمل متفرّقة، خصّص فيها فصلًا للأدوات التي تقبل الحمل على اللفظ والمعنى معًا، وكأنّه أحسّ بضرورة التمييز بين المعنى الاقترانيّ وغيره، وجاءت دراسته عامّة في الحمل، لا تسلّط الضوء على نحوٍ يفي بمنحى التيسير في الاستعمال لهذه المفردات الخاصّة، ولا على التداخل المصطلحيّ في الظاهرة، والاستعمال السياقيّ لها.

وقدّم الباحث الصاوي أطروحة للدكتوراه في اللسانيات بعنوان (ظاهرة الحمل على المعنى في السبع الطوال)، تناول فيها الظاهرة من زاوية نظر علم النصّ المعاصر، وقد أحسن في ضمّها إلى علم النصّ؛ لأنّها من مظاهر كسر الاتساق، وتفكيك التماسك النصّيّ المقصود، لكنّه لم يستقصِ مظانّ استعمال المصطلح ولم يطرح وجهتيه المذكورتين آنفًا. والشيء نفسه يقال عن رسالة الماجستير للباحث أشرف مبروك، التي حملت عنوان (الحمل على المعنى)، وبعض البحوث المبثوثة في شبكة المعلومات.

وما سيجري عليه هذا البحث يتمثّل باستقصاء ما يقبل الحمل على المعنى والحمل على اللفظ، في أصل وضعه لا في الاستعمال، من المفردات التي لها معنًى مغاير للفظها يجيز فيها أن تُحمل على معناها، كما تُحمل على لفظها، بما يجعل الدارس في مأمن من التخطئة اللغويّة، ثمّ تتبّع التراكيب التي لها في أصل التركيب الوجهتان المذكورتان، بعد الكلام على ما يمثّل مصطلح الحمل على المعنى منفردًا، من مظاهر تكاد تكون شاذّة في الاستعمال، في مستويات اللغة المختلفة، فضلًا عن استعماله في باب التعليل والقياس النحويّ لتأويل الظواهر اللغويّة المختلفة.

مفهوم (الحمل) في اللغة:

الحمل لغةً، أشار إليه ابن فارس بقوله: "الحَاءُ وَالمِيمُ وَاللَّامُ: أَصلٌ وَاحِدٌ يَدُلُّ عَلَى إِقلَالِ الشَّيءِ. يُقَالُ: حَمَلتُ الشَّيْءَ أَحمِلُهُ حَمْلًا"(٣).

ويُلحَظُ أنَّ ابنَ فارسٍ أحالَنا لاستِكناهِ أصلِ المادَّةِ على (الإقلالِ) وهو مصدَرُ الفعلِ (أَقَلَّ - يُقِلُّ) المزيدِ بالهمزةِ و مُجَرَّدُهُ (قَلَّ).

وفسّره ابنُ فارسٍ نفسُهُ، بقوله: "إنَّ القُلَّةَ ما أقَلَّهُ الإنسانُ مِن جَرَّةٍ أو حبٍّ ... ويُقالُ: استَقَلَّ القومُ، إذا مَضَوا لِمَسيرِهم، و ذلك مِن الإقلالِ أيضًا، كأنَّهم استَخَفُّوا السَّيرَ"(٤).

فالمعنى الحقيقيّ للحمل فيه ملمح الاستخفاف، كما يبدو من تفسير الإقلال، وهذا الملمح هو سبب انتقاله إلى المعنى المجازي المستعمل فيه، في مصطلحنا هذا، إذ أشار الزمخشريّ إلى مجاز مادّة (حمل)، بقوله: "ومن المجاز: حملتُ إدلاله عليّ واحتملته... واحتملْ ما كان منه ولا تعاتبه. وفلان حليم حمول. وأنا أحمِلُهُ على أمرٍ فلا يتحمّل عليه. وهذه الآية تحتملُ وجهينِ. والقرآن حمّالٌ ذو وجوه. واستحمَلَه الرسالة، وحمّله إيّاها، وتحمّلها"(٥).

فمِن أهَمِّ ما يُمَيِّزُ هذا المعنى المجازي لـ(الحملَ) بوصفِهِ نتيجةً لِفعّاليَّةٍ كلاميَّةٍ أنَّ له طرَفَينِ دلاليَّينِ هما بمنزلةِ كِفَّتَي الميزانِ يَتَنَقَّلُ الذِّهنُ بينَهُما ويَحارُ الفِكرُ فيهما. وهو في ذلك قرين (الاحتمال)، كما يبدو من كلام الزمخشريّ، فإنّ خِفَّةَ طَرَفَي الاحتمالِ وعَدَمَ ثقلِهما في الكلامِ هما الخيط الَّذي يربطُ المعنى الاصطلاحيَّ لِـ(الاحتِمال) بالمعنى اللغَويِّ ؛ إذ إنَّ خِفَّةَ الأشياءِ، ماديَّةً كانَت أو معنويَّةً، هي الَّتي تَجعلُها قابلةً لأن تُحتَمَلَ، والخِفَّةُ تَقتَرِنُ أبَدًا بالقِلَّةِ والنَّزارةِ، على العكسِ من الثّقلِ الَّذي لا يُذكَرُ إلاّ ويُستَحضَرُ معَهُ مَعنَيا الكَثرةِ والوَفرةِ(٦).

وقد عُرِّفَ (الاحتِمالُ) اصطِلاحًا بأنَّهُ "ما لا يكونُ تَصَوُّرُ طَرَفَيهِ كافِيًا، بل يتردَّدُ الذِّهنُ في النِّسبَةِ بينَهُما، و يُرادُ به الإمكانُ الذِّهنيُّ"(٧).

ونستخلص من هذا أنّ خِطابَ المتكلِّمِ بالمفردات والتراكيب المُحتَمِلَة لأكثَرَ مِن معنًى "فيه فَضلُ تَطلُّبٍ وتَكَثُّرٍ في المعاني لا يُلفَيانِ في الخِطابِ المباشِرِ غيرِ المُحَمَّلِ بأعباءِ المعاني الإضافيَّةِ، غيرَ أنَّ هذا الخِطابَ المُحتَمِلَ مُهَيَّأٌ في نفسِهِ لأن يَنطَوي على كِلا طَرَفَي إمكانِ الكلامِ المُحتَمَلَينِ، فهو يَقوَى على حَملِهما معًا ولا يَؤُودُهُ ذلك"(٨).

ويمكن القول إنّ حملَ الشيءِ على الشيءِ قد خُصّ في الاصطلاحِ، إذا انفرد، بإلحاقه به وإعطائه حكمه، ولهذا تنضوي تحته ضروبٌ كثيرة، كالحمل على الموضع وعلى النضير وعلى الضدّ، وغيره(٩).

ولربّما يعود استعمال مصطلح (الحمل) مقترنًا باللفظ، تارةً، وبالمعنى أخرى، إلى السمة الدلاليّة التي تمتلكها بعض الألفاظ، والتراكيب، بحيث يكون لها وجهان يُحمل على أحدهما بحسب مساق الكلام، فلمّا تردّد المتكلّم بين جهتي الملفوظ ورجّح إحداهما سُمّي ذلك حملًا.

مفهوم الحمل على اللفظ والحمل على المعنى في الاصطلاح:

في باب الاصطلاح اللغويّ فصّل ابن جنّي ظاهرة (الحمل على المعنى) من غير اقترانها بالحمل على اللفظ، وقد أوردها في باب شجاعة العربيّة، كما أسلفنا، وجمع بين صورها المختلفة، وجعلها شرجًا واحدًا، من غير أن يقدّم لها حدًّا جامعًا مانعًا، إذ عدّ ابن جنّي **الحملَ على المعنى** غورًا من العربيّة بعيدًا، ومذهبًا فسيحًا، وذكر أنّه قد ورد به القرآن وفصيح الكلام منثورًا ومنظومًا؛ ثمّ مثّل له بصوره المتباينة، ومنها: تأنيثُ المذكّر، وتذكيرُ المؤنَّث، وتصويرُ معنى الواحد في الجماعة ...، وحمل الثاني على لفظٍ قد يكون عليه الأوّلُ، أصلًا كان ذلك اللفظُ أو فرعًا(١٠).

وبعد أن استوفى جميع أمثلة هذه الأقسام مطوّلةً، ذكر أخيرًا أنّهُ منهُ، أي من الحمل على المعنى، "بابٌ من هذه اللغةِ واسعٌ لطيفٌ طريفٌ، وهو اتصال الفعل بحرف ليس مما يتعدّى به؛ لأنّه في معنى فعلٍ يتعدَّى به"(١١). ويبدو جليًّا أنّه يعني بذلك باب التضمين، وقد مثّل له بأمثلته المعروفة في هذا الباب. وفي عدّ التضمين من (الحمل على المعنى) نظرٌ، فالأخير يدع اللفظ جانبًا وينظر إلى المعنى، وفي التضمين يُنظر إلى اللفظ والمعنى المضمّن كليهما، وقد عبّر الزمخشريّ عن ذلك بوضوح فقال: "فإن قلتَ: أيُّ غرضٍ في هذا التضمينِ؟ ... قلتُ: الغرض فيه إعطاء مجموع معنيين، وذلك أقوى من إعطاء معنًى فذٍّ"(١٢). لذا عبّر عنه بعض البلاغيين المعاصرين بأنّه حذف يترك أثره في اللفظ، وهو مذهبٌ قريب في تفسيره من الاحتباك؛ لأنّه يجمع جملتين في جملة، فقوله تعالى: {يشربُ بها عباد الله} [الانسان:٧٦]، حاصل جملتين؛ الأولى: (يشرب منها)، والثانية: (يُروى بها)(١٣).

وربّما كان ابن هشام في (المغني) قد اقترب من تعريف الحمل على اللفظ والحمل على المعنى بالقصد الاصطلاحيّ العامّ الذي يمكن أن تندرج تحته كلّ الصور والمفاهيم المحتملة للمصطلح، لكنّه لغرابة الأمر، لم يذكر المصطلح نفسه، وإنّما عبّر عنه بمجموعة قواعد، وقد يعود هذا إلى حدسه اللغويّ المتميّز، الذي جعله يدرك تباعد صوره، بعضِها عن بعضٍ، وأَجملَ هذه القواعد في عبارةٍ واحدةٍ قبل تفصيلها، إذ قال: "قد يُعطى الشَّيءُ حكم مَا أشبهه في مَعناهُ أَو في لَفظه أَو فيهما"(١٤).

وهذه القاعدة تضمّ ثلاثة فروع لكلٍّ منها صوره المختلفة، وقد بدأ ابن هشام بتفصيل هذه الأقسام، فذكر القسم الأوّل بأمثلته، ويعني ابن هشام بهذا القسم: (إعطاء الشيء حكم الشيء

لشبهه له في المعنى)، ثمّ ذكرَ أنّ الثَّانِي هُوَ: (مَا أعطي حكم الشَّيء المُشبه لَهُ في لَفظه دون مَعناهُ)، ويُفسَّر هذا القسم الثاني بالحمل على اللفظ، في بعض صورهِ التعليليّة في النحو. ثمّ ذكر أنّ الثَّالِث هُوَ مَا أعطي حكم الشَّيْء لمشابهته لَهُ لفظًا وَمعنى، نَحو: اسم التَّفضيل و(أفْعَل) فِي التَّعَجُّب فَإِنَّهُم منعُوا أفعل التَّفضِيل أن يرفع الظَّاهِر لشبهه بـ(أفعل) فِي التَّعَجُّب وزنًا، وأصلًا، وإفادةً للمُبَالَغَة، وأجازوا تَصغِير (أفعل) فِي التَّعَجُّب لشبهه بأفعل التَّفضِيل[١٥]، وهذه الأمثلة توضّح أنّ هذا القسم يدخل في باب التعليل والقياس النحويّ.

وشرع ابن هشام يذكر أمثلة القسم الأوّل مفصّلةً، فمن صور الأوّل عنده: دُخول (الباء) فِي خبر (أَنّ)، كما فِي قَوْله تَعَالَى:{أَو لم يرَوا أَن الله الَّذِي خلق السَّمَاوَات وَالْأَرْض وَلمْ يَعْيَ بخَلقهِنَّ بِقَادِرٍ على أن يُحيِيَ المَوْتى} [الأحقاف: ٣٣]؛ لأَنَّهُ فِي معنى: (أَوَ لَيْسَ اللهُ بِقَادِرٍ)[١٦]. والتفسير بهذا المثال يجعل هذا القسم مندرجًا تحت مصطلح الحمل على المعنى منفردًا. والشيء نفسه يقال عن سائر الأمثلة الاثني عشر الأخرى التي ذكرها، وجعل (الحمل) فيها غالبًا علّةً نحويّة لتفسير ما هو مشكل في القاعدة.

ثمّ نبّه على أبلغ صورة من هذا الحمل، وهي تنزيلهم لفظًا مَوجُودًا منزلَةَ لفظٍ آخرَ؛ لكَونه بِمَعنَاهُ، وَهذا بمثابة تنزيل اللَّفظ المَعدُوم الصَّالح للوجود بِمَنزِلَة المَوجُود[١٧]، وساق في هذا الموضع قَول الشاعر:

بدا لي أَنِّي لستُ مدركَ مَا مَضى وَلَا سَابقٍ شَيْئًا إِذا كَانَ جائِيا[١٨]

ومن المعلوم انّ هذه الصورة تسمّى بالتوهّم عند النحويّين، وأنّ سيبويه قد جعلها من (الحمل) تارةً، إذ ذكرَ في هذا البيتِ، أنّهم حملوهُ على: لستُ بمدركٍ[١٩]، فعطفوا عليه المجرور لفظًا، وفي موضع صرّح بالتوهّم، إذ ذكر أنّه سأل الخليل عن قوله:{فأصَّدَّقَ وأكنْ منَ الصّالحِينَ}[المنافقون:١٠]، فأخبره أنّه كقول زهير المذكور آنفًا، وأنّهم إنَّما جرّوا هذا، يعني: (سابقٍ)؛ "لأنَّ الأوّل قد يدخلُه (الباء)، فجاؤوا بالثاني وكأنَّهم قد أثبتوا في الأول (الباء)، فكذلك هذا، لمّا كان الفعل الذي قبله قد يكون جزمًا، ولا (فاءَ) فيه تكلّموا بالثاني، وكأنّهم قد جزموا قبله، فعلى هذا توهّموا هذا"[٢٠].

وكذلك عدّ ابن جنّي البيت المذكور والآية التي سُئل عنها الخليل من باب الحمل على المعنى[٢١]. وسار على ذلك ابن هشام، فأدخل ما هو توهّمٌ عند النحويّين في قاعدة الحمل

على المعنى أيضًا، وإن ميّزه منه بعدّه أبلغ منه، احترازًا منه عن استعمال (التوهّم) في تفسير ظاهرة لها بعض الأمثلة في كتاب الله تعالى[٢٢]، وقد صرّح السيوطي بأنّهم فعلوا ذلك في باب العطف على التوهّم، فسمّوه العطف على المعنى؛ لأجل ذلك الاحتراز[٢٣]، ومن ثَمَّ أدخله المعاصرون في دائرة الحمل على المعنى، كما فعل الدكتور الحموز، إذ سمّاه الحمل على التوهم، وذكر أنّه لا يقتصر على العطف، وجعله القسم الأوّل من أقسام الحمل على المعنى[٢٤].

ولا أرى مسوّغًا لإدخال توهّم وجود العامل في باب الحمل على المعنى؛ لأنّه ليس من مراعاة المعنى في شيء، بل هو حالة مَنشؤُها لفظيّ محض، إذ يعتاد المتكلّم وجود الباء في خبر (ما) المشبّهة بـ(ليس) فيلفظ ما عطف على الخبر مجرورًا لفظًا لسبق الجرّ إلى ذهنه، أو يعتاد الجزم في جواب الطلب، على إسقاط الفاء، فيلفظ ما عطف على الجواب بوجود الفاء مجزومًا أيضًا، وهكذا، ولا سيّما أنّه في أمثلته القرآنيّة يؤوّل بالعطف على الموضع[٢٥]، وهي قضيّة نحويّة صناعيّة لا أرى وجهًا لإقحام المعنى فيها، إلّا بتأويل بعيد، قد يكون مفاده أنّ الناطق ينوي المعنى ويسقط اللفظ، فيظهر الأثر الإعرابيّ للمعنى المنويّ، وهو بعيد ومتكلّف.

والغريبُ أنّ الدكتور الحموز ذهب أبعد من ذلك إذ عدّ الحمل على الموضع من باب الحمل على المعنى، بعد أن وسّع دائرته لتشمل النعت والبدل والتوكيد، ولم يقصرها على العطف على المحلّ، ومعلوم أنّ المحلّ الإعرابيّ قضيّة صناعيّة أيضًا، جاءت لتأويل اختلاف اللفظ بين التابع والمتبوع، ومراعاة المعنى بعيدة عن ذلك، ولا سيّما أنّ ابن هشام عدّ العطف على الموضع قسيمًا للعطف على المعنى، فلا يمكن أن يكون هو هو[٢٦]. وبعد ذلك ساير الدكتور الحموز ابنَ جنّي، فعدّ التضمين قسمًا ثالثًا من أقسام الحمل على المعنى[٢٧]، ويقال فيه ما ذكرناه آنفًا في الردّ على ذلك. وأخيرًا زادَ الدكتور قسمًا رابعًا من أقسامه، هو العوامل المعنويّة، وقسمًا خامسًا هو الحمل على الحكاية، وإقحامهما في باب الحمل على المعنى ليس صائبًا، ولا سيّما أنّ قضيّة العامل نفسها فيها خلافٌ واسعٌ معروف، ثمّ إنّه افتتح الباب بالكلام على عامل متوهم[٢٨]! فعاد إلى التوهّم، الذي هو القسم الأوّل عنده، إلّا أنّ العامل المتوهم هناك لفظيّ، وهنا معنويّ، لكنّه متوهّمٌ على أيّة حال، ويقال فيه ما قلناه آنفًا من أنّه أثر للصناعة النحويّة، وليس من مراعاة القصد والمعنى البليغ، أمّا الحكاية فالاشتراك بينها وبين

الظاهرة التي ندرسها ليس إلّا في كلمة (الحمل)، وهذا ينطبق على كلّ الأقسام الخمسة التي هي أقسام (الحمل)، وليس (الحمل على المعنى)، إلّا قسمًا واحدًا لم يذكر الدكتور صورته المطّردة.

وقد حمل الدكتور خليل بنيّان على النحويّين الذين أجازوا القول بالتوهّم، ولو اصطلاحًا، لا لغةً، في القرآن، غيرةً منه على كتاب الله[٢٩]، ومصطلحاتهم في ذلك كثيرة، فإن كان المعنى ما درج عليه العرب من الترك المقصود في اللفظ مع كون المعنى منويًّا فهو من الإيجاز والحذف البليغ، فلا مُشاحّة في الاصطلاح حينئذٍ، وإن كان المعنى الغلط والسهو فكتاب الله منزّه عمّا هو أقلّ من ذلك.

وقدّم الباحث أشرف مبروك محاولة في رسمِ حدٍّ لمصطلح الحمل على المعنى، ففسّره بأنّه "حملُ لفظٍ على معنى لفظٍ آخر، أو تركيبٍ على معنى تركيبٍ آخر؛ لشبَهٍ بين اللفظين أو التركيبين في المعنى المجازيّ، فيأخذان حكمهما النحويّ مع ضرورة وجود قرينة لفظيّة، أو معنويّة ... يؤمن معها اللبس"[٣٠]. ومثل هذا التعريف يلزمه الدور؛ لأنّه يُحيل في تعريف الحمل على المادّة نفسها، وكان يكفيه استعمال عبارة ابن هشام: (إعطاء الشيء حكم...). لكنّه أحسن إذ نبّه على وجود ألفاظٍ، وتراكيب، تُعطى حكم ما يماثلها في المعنى بغضّ النظر عن حكمها اللفظيّ، فيكون الحملُ على اللفظِ، في مقابل ذلك: إبقاءَ تلك الألفاظ والتراكيب على أصل وضعها اللفظي، ومراعاة ذلك الأصل وغضّ الطرف عن المعنى الذي تحمله، كما سيبدو من صوره لاحقًا.

ولا بُدّ من أن نُشير في خاتمة هذه الفقرة إلى أنّ هذه الظاهرة مُنِيت بمزيدٍ من التداخل الاصطلاحي عند الباحث عبدالله جاد الكريم، إذ عدّ الحمل على المعنى والتضمين من أدوات التقارض في العربيّة، حين عرّف التقارض بأن "يتبادل لفظان أهمّ صفاتهما، ويجري كلٌّ منهما مجرى الآخر عن طريق التضمين أو الحمل على المعنى"[٣١]. وللتقارض خصوصيّة لا تدع مسوّغًا لإقحام التضمين والحمل على المعنى في تعريفه، إذ يجري التبادل بين لفظين في العمل النحويّ، كما هو الحال في (غير) و(إلّا)، إذ اقترضت (غير) عمل الاستثناء من (إلّا) التي هي أصلٌ فيه، فعادت (إلّا) واقترضت عمل الوصفيّة من (غير) التي هي أصلٌ في الوصف. وهكذا عرّفه شارح المفصّل، إذ ذكر أنّه "يعني أنّ كلّ واحد منهما يستعِير من الآخر

حكمًا هو أخصُّ به"[٣٢]. وهذا التبادل لا وجود له في الظاهرتين الأخريين، كما يبدو بوضوح.

هذه الفوضى المصطلحيّة تجعلنا ندعو إلى إخراج كلّ الصور التي لا تتحدّث عن مفردات هي في أصل وضعها تقبل الحملين، أو تراكيب اكتسبت من تركيبها معنًى مغايرًا للفظها؛ لأنّ جُلّ هذه الصور الأخرى يستوعبها مصطلح واحد هو (العدول عن الأصل)، وهو في عمومه مصطلح فضفاض، قابل لأن يضمّ كلّ هذا الشتات، وتبقى الظاهرة المدروسة مقتصرة على ما سنذكره، بحيث يقترن فيها الحمل على المعنى بالحمل على اللفظ، ليشكلا منحًى بلاغيًّا تتّسم به هذه اللغة، في ثرائها وحيويّتها. ونحن نوافق الباحث حسين عبّاس الرفايعة، إذ عدّ الحمل على المعنى بمفهومه منفردًا من أوّل مسوّغات ظاهرة العدول عن مطابقة الأصل[٣٣]، ومن غير المنطقيّ أن نُسمّي كلّ ظاهرة يُراعى فيها المعنى: حملًا على المعنى، فالاكتفاء بمصطلح العدول هنا أسْلمُ، لكنّني لا أُوافقه في إدراج مسائل (مَنْ) في ضمن مسائل العدول[٣٤]؛ لأنّ (مَنْ) ليس للفظه معنًى أصليّ محدّد وضعًا حتى يُقالَ بالعدول عنه، بل هو من الوضعيّات المشتركة، التي يصفها بعض الألسنيين بأنّها "آفة السياق؛ لأنّها تحافظ على شكل واحدٍ في التذكير والتأنيث، والإفراد، والرفع والنصب"[٣٥]، وغيره، وقد غاب عنه أنّ هذه الآفة توظّف توظيفًا بليغًا يدعم السياق؛ لأنّها لفظٌ واحدٌ لمعانٍ كثيرة، كما سيبدو لاحقًا، ولهذا وصفها الزبيديّ بأنّها "اسمٌ مُغنٍ عن الكلام الكثير المتناهي في البعاد والطول"[٣٦]، فهي من أَولى المفردات بظاهرة الحمل على اللفظ والحمل على المعنى. وهذا كلّه يعني أنّ الفرق الجوهري بين مفهوم مصطلح الحمل على المعنى كما استعمل منفردًا ومفهومه مقترنًا بالحمل على اللفظ أنّ الأوّل تُحمل فيه المفردة على معنى غيرها ممّا يشبهها، وأنّ الثاني تحمل فيه المفردة على معناها هي نفسها الذي يخالف لفظها، وهو ما لم يُنبّه عليه الدارسون للظاهرة. وغنيّ عن التعريف أنّ هذا يختلف عن مصطلح المجاز، بمفهومه العامّ، وكذلك بمفهومه الخاصّ عند أبي عبيدة على ما رأى الدكتور طه حسين، إذ ذكر أنّه يشمل الألفاظ التي أُريد بها غير معناها الوضعيّ، فتُجوّز بها عن حقيقتها[٣٧]، وليس للألفاظ التي ذكرها أبو عبيدة وضعًا مثل هاتين الوجهتين.

ما يقبل الحمل على اللفظ والحمل على المعنى في أصل وضعه من المفردات:

(١) الأسماء الموصولة المشتركة، والمستعملة في الاستفهام والشرط:

عرّج سيبويه على هذه الظاهرة سريعًا، ذاكرًا بعض مفرداتها، من غير أن يستعمل مصطلح الحمل، في باب إجرائهم صلةَ (مَن) وخبره، إذا عنيت اثنين، صلةَ اللذَينِ، وإذا عنيتَ جميعًا كصلة الذينَ، ويعني بذلك أنّ (مَن)، استفهاميّةً كانت أو موصولةً، لمّا كانت مشتركة في المعنى تستعمل للمذكر والمؤنّث والجماعة والاثنين كما تستعمل للواحد، أمكنَ أن يكونَ الضميرُ العائدُ من صلتِها أو خبرِها بحسب المعنى الذي استعملت فيه، يعني كصلة (اللذَينِ) و(الذينَ)، فقال: "فمن ذلك قوله، عزّ وجلّ: {وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعونَ إِلَيْكَ}[يونس: ٤٢]. ومن ذلك قول العرب، فيما حدثنا يونس: مَن كانت أمَّك؟ وأيُّهنّ كانت أمَّك؟ أَلحقَ تاء التأنيث، لمّا عنى مؤنّثًا، كما قال: {يَسْتَمِعونَ إِلَيْكَ} حين عنى جميعًا"(٣٨).

ونقل سيبويه عن الخليل أنّ بعضهم قرأ: ((ومَن تقنُتْ مِنْكُنَّ للهِ وَرَسُولِهِ)) بالتاء، والقراءة شاذّة بلا شَكٍّ عندنا اليوم(٣٩)، وذكر أنّ صلة (مَن) جُعلت كصلة (التي)، حين عنيتَ بها مؤنَّثًا. فإذا ألحقت التاء في المؤنّث ألحقت الواو والنون في الجميع، والألف حين يُعنى بـ(مَن) الاثنين(٤٠)، واستشهد بقول الفرزدق:

تَعالَ فإنْ عاهَدتَني لا تَخونُني نكنْ مِثلَ مَن يا ذئبُ يَصطَحِبانِ(٤١)

وربّما كان المبرّد من أوائل من تكلّموا على الظاهرة المتعلّقة بما يقبل الحمل على اللفظ تارةً وعلى المعنى تارةً أُخرى في أصل وضعه مستعملًا مصطلح الحمل نفسه، لكنّه سوّى بين الاحتمالين وخيّر المتكلّم بينهما بقوله: "(مَن) تقع للواحد والاثنين والجميع والمؤنث على لفظ واحد، فإن شئت حملت خبرها على لفظها فقلت: من في الدار يحبك، عنيت جميعًا أو اثنين أو واحدًا أو مؤنّثًا، وإن شئت حملته على المعنى فقلت: يُحبّانِكَ، وتُحِبُّك، إذا عنيت امرأةً، ويُحبُّونَك، إذا عنيت جميعًا، كلُّ ذلك جائزٌ جيّدٌ، وقال الله عزّ وجلّ: {وَمِنْهُم مَّن يُؤْمِنُ بِهِ وَمِنْهُم مَّن لَّا يُؤْمِنُ بِهِ}[يونس: ٤٠]، {وَمِنْهُمْ مَنْ يَقُولُ ائْذَنْ لِي وَلا تَفْتِنِّي}[التوبة: ٤٩]، وقال، فحمل على المعنى: {وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ}[يونسك ٤٢]، وقرأ أبو عمرو:{وَمَنْ يَقْنُتْ مِنْكُنَّ لِلَّهِ وَرَسُولِهِ وَتَعْمَلْ صَالِحًا} [الأحزاب: ٣١]، فحمل الأوّلَ على اللفظِ، والثاني على المعنى. وفي القرآن:{بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِنْدَ رَبِّهِ}،فهذا كلُّهُ على اللفظ، ثم قالَ:{وَلا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلا هُمْ يَحْزَنُونَ}على المعنى"(٤٢).

يتضح من هذين النّصين أنّ (مَن)، ومثلها (ما) و(أيّ) من الموصولات المشتركة، وضعت على ألفاظٍ مفردة مذكّرة، لكنّ معناها مشترك بين الإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، وفي كلّ ذلك يجوز استعمالها موصولة كانت أو استفهاميّة أو شرطيّة، ولكن بالضوابط التي سنذكرها لاحقًا.

وذكر النحويّون أداةً أخرى تقبل الحمل على لفظها تارةً وعلى معناها أُخرى لوجود معنًى فيها يخالف اللفظ هي (كم) استفهاميّة كانت أو خبريّة، إذ قال الرضي: "و(كم) في حالتيها، مفردُ اللفظِ، مذكّرٌ ... فيجوز الحمل على اللفظ، نحو: كمْ رجُلًا جاءَكَ، مع أنّ المسؤول عنه مثنًّى أو مجموعٌ، ويجوز الحمل على المعنى، نحو: كمْ رجُلًا جاءَك أو جاؤوكَ، وكذا الخبرية، وقال بعضهم: (كم) مفرد اللفظ مجموع المعنى، كـ(كلّ)[٤٣].

وفِي قوله تعالى: {وَكمْ أَهْلكْنا قَبلَهُم مِنْ قرنٍ هُمْ أَحسنُ مِنْهُم}[مريم: ٧٤]، قال الزمخشريّ: إن الجُملَة: (هم أحسن) بعد (كم) صفةٌ لَهَا، وهذا يعني مراعاة معناها؛ لمجيء الضمير مجموعًا[٤٤]، وَلكنّ ابن هشام ردّ ذلك وذكرَ أَنَّهَا صفةٌ لـ(قرن) وَجمع الضَّمِيرُ حملًا على مَعْنَاهُ كَمَا جمع وصف (جَمِيع) فِي قوله:{وَإِنْ كلٌّ لمّا جَمِيعٌ لدينا مُحضَرونَ}[يس: ٣٢][٤٥]. وهذا يعني أنّ الألفاظ المعجميّة التي تدلّ على معنًى جمعيّ يجري فيها مثل ذلك أيَضًا.

(٣) ألفاظ التوكيد (كلّ)، و(كِلا)، و(كِلتا):

تكلّم أبو البقاء العكبري على هذه المفردات، حين عرض لقول الشاعر:

كِلَاهُمَا حِين جدّ الجريُ بَينهمَا قد أقلعا وكلا أنفيهما رابي[٤٦]

فذكر أنّ (كلاهما) قد عاد عليه الضمير في الفعل (أقلعا) مثنًّى، وعلّل ذلك بالحمل على معناه، ثمّ في الشطر الثاني كرّر لفظ (كلاهما)، وحمل على لفظه المفرد فقال (رابي)، هذه المرّة بالإفراد، وسوّى بينها وبين (كلّ) و(مَن) في قبول الحمل على الجهتين، ونصّه في ذلك: "وأمَّا عود الضَّمِير المثنّى إِلَيهِ فعلى المَعنى، والإفراد على اللَّفظ وَهَذا مثل: (كُلّ) و (مَن)، فإنَّ الضَّمِير يعود إِلَى لَفظهمَا تَارَةً، كَقَولِه تَعَالَى: {وكلّهم آتِيهِ يَومَ القِيَامَةِ فَردًا}[مريم:٩٥]... وَتارَة يُجمعُ؛ حملًا على المَعنى، كَقَولِه تَعَالَى: {وكلٌّ أَتَوْهُ داخرين}[النمل:٨٧]، و{وَمن الشَّيَاطِينِ مَن يَغوصُونَ لَهُ}[الأنبياء:٨٢]"[٤٧].

وهذا الذي يشير إليه أبو البقاء من كون لفظ (كلا) و(كلتا) مفردًا، إنّما هو رأي البصريين، والمسألة خلافيّة بينهم وبين الكوفيين، ذكرها أبو البركات الأنباريّ، إذ قال: "ذهب الكوفيّونَ

إلى أن (كلا، وكلتا) فيهما تثنية لفظية ومعنوية ... والألف فيهما كالألف في (الزيدان)، و(العمران)، ولزم حذف نون التثنية منهما للزومهما الإضافة. وذهب البصريّون إلى أنّ فيهما إفرادًا لفظيًّا وتثنيةً معنويةً، والألف فيهما كالألف في (عصا)، و(رحا)"(٤٨).

وذكر أبو البركاتِ أنّ البصريّين استدلّوا على أنّ فيهما إفرادًا لفظيًّا وتثنيةً معنويةً بأنّ الضمير تارةً يُرَدُّ إليهما مفردًا حملًا على اللفظِ، وتارةً يُرَدُّ إليهما مثنًّى حملًا على المعنى، وأوردوا أمثلةً لرَدِّ الضمير مفردًا حملًا على اللفظِ، كقول الله تعالى: {كلتا الجنتينِ آتَتْ أُكُلَها} [الكهف: ٣٣] فقال:{آتت} بالإفراد، ولو كان مثنى لفظًا ومعنًى لكان يقول: (آتتا)، كما تقول: الزيدان ذهبا، والعمران ضربا(٤٩).

ذكر أبو البركاتِ أنّ شواهدَ الحمل على اللفظ كثيرة جدًّا، وهذا يدلّ على أنّه الأصلُ في الحمل. وأمّا رد الضمير مثنًّى حملًا على المعنى، فعلى ما حكي عن بعض العرب أنّه قال: (كلاهما قائمان)، و(كلتاهما لقيتهما)، فالحمل في (كلا، وكلتا) على اللفظ أكثر من الحمل على المعنى، وذكرَ أنّ نظيرهما في الحمل على اللفظ تارة وفي الحمل على المعنى أخرى (كلّ)؛ فإنّه لمّا كان مفردًا في اللفظ مجموعًا في المعنى رُدَّ الضميرُ إليهِ، تارةً على اللفظ، وتارةً على المعنى، كقولهم: كلُّ القومِ ضربتُه، وكلُّ القومِ ضربتُهم، وقد جاء بهما التنزيل، قال الله تعالى: {إنْ كلُّ مَنْ في السَّماواتِ والأَرْضِ إلّا آتي الرحْمنِ عَبْدًا}[مريم: ٩٣]، فقال: (آتي)، بالإفراد حملًا على اللفظ، وقال تعالى: {وكلٌّ أتوه داخرين} [النمل: ٨٧] فقال: (أتوه)، بالجمع حملًا على المعنى، إلّا أنّ الحمل على المعنى في (كلّ) أكثر من الحمل على المعنى في (كلا، وكلتا)(٥٠).

وكذلك نصّ أبو حيّان على أنّ (كُلّ) يُحمَلُ عَلَى اللَّفظِ مَرَّةً وَعَلَى المَعنَى مَرَّةً، وإِنَّمَا يُبتَدَأُ أَوَّلًا بِالحَملِ عَلَى اللَّفظِ، ثم يليه الحَملُ عَلَى المَعنى، وليس ذلك في الجمع والإفراد فحسب، بل في التذكير والتأنيث أيضًا، وَنقل استدلالهم على ذلك بقِرَاءَةِ نَافعٍ ومن معه في قوله تعالى: ((كُلُّ ذَلِكَ كَانَ سَيِّئَةً عند ربّك مكروهًا))[الإسراء: ٣٨]، فَأَنَّثَ في كلمة (سيِّئةً) عَلَى مَعنَى (كُلٌّ)؛ لِأَنَّهَا اسْمٌ لجميع مَا تَقَدَّمَ مِمَّا نُهِيَ عَنهُ مِنَ الخَطَايَا، ثُمَّ قَالَ: {عِنْدَ رَبِّكَ مَكْرُوهًا} فَذَكَّرَ في قوله: (مكروهًا)، عَلَى لَفظِ كُلٌّ(٥١).

ضوابط استعمال ما يقبل الحمل على اللفظ والحمل على المعنى:

١ - ضوابط الحمل على اللفظ والحمل على المعنى في الأسماء الموصولة وأسماء الشرط:

في ضابط الابتداء بالحمل على إحدى جهتي هذه الأسماء قال الرضي: "والأصل الحمل على اللفظ ... ولكون مراعاة اللفظ أكثر وأولى من مراعاة المعنى، كان، إذا اجتمع المراعاتان، تقديم مراعاة اللفظ أكثر من العكس، قال تعالى: {ومَن يُؤمِنْ باللهِ ويَعملْ صالحًا يُدخِلْهُ جَنَّاتٍ تجري مِنْ تحْتِها الأنهارُ} حملًا على اللفظ، ثم قال: {خالِدينَ} حملًا على المعنى، ولكونها أولى، أيضًا، رجع سبحانه ... إلى الحمل على اللفظ فقال: {خالدين فيها أبدًا قدْ أحسَنَ اللهُ لهُ رِزْقًا} [الطلاق: ١١]، وأمّا تقديم مراعاة المعنى على مراعاة اللفظ من أوّلِ الأمرِ، فنقل أبو سعيد عن بعض الكوفيين منعه، والأَولى: الجوازُ على ضعفٍ"(٥٢).

ويبدو أنّ هذا الموضع الأخير قد اشتبه على الدكتور خليل بنيّان، إذ ردَّ كلام الرضي المنقول، بعد أن أورده معكوسًا، بقوله: "يقول الرضي ... (وأمّا تقديم مراعاة اللفظ من أوّل الأمر)" (٥٣)، والصواب ما ذكرته من نقله تضعيف تقديم مراعاة المعنى أوّلًا؛ لأنّ اللفظ عنده هو الأصل، فلا يستقيم الردّ معه.

والصحيح أنّ تضعيف هذه الحالة لا يجوز ولو كان ما ورد منها مثالًا واحدًا في القرآن، فكيف وقد جاء الابتداء بمراعاة المعنى في أكثرَ من موضعٍ، منها مثلًا قوله تعالى: {ومنهم مَن يستمعون إليك أفأنتَ تُسمِعُ الصمَّ ولو كانوا لايعقلون} [يونس:٤٢]، وقوله: {ومِنَ الشّياطينِ مَن يغُوصونَ لَهُ} [الأنبياء: ٨٢](٥٤)، فالصواب أن يقال إنّ الكثير في القرآن الحمل على اللفظ ابتداءً، وجاءت مواضع قليلة ابتُدِئ فيها بالحمل على المعنى، بوجود قرينة، لعلّة بلاغيّة سنذكرها لاحقًا.

وقد علّل الرضي كثرة مراعاة اللفظ، والابتداء بها، فقال:"(من) و(ما) في اللفظ مفردان، وفي المعنى صالحان للمثنى والمجموع والمؤنث، فإن عُني بهما أحد هذه الأشياء، فمراعاة اللفظ فيما يعبر به عنهما من الضمير والإشارة ...أغلب، وإنما كان كذلك؛ لأنّ اللفظ أقرب إلى تلك العبارة المحمولة عليهما من المعنى، إذ هو وصلةٌ إلى المعنى"(٥٥).

وإلى هذه القاعدة أشار الزركشيّ حين ذكر أنّه إذَا اجتَمَعَ فِي الضَّمَائِرِ العائدة على موصولٍ مُرَاعَاةُ اللَّفظِ ومراعاة المَعنَى بُدِئَ بِاللَّفظِ ثُمَّ بِالمَعنَى، وهذه هي الجادَّةُ فِي القُرآنِ، قَالَ تَعَالَى:

{وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَقُولُ} ثُمَّ قَالَ: {وَمَا هُمْ بِمُؤْمِنِينَ} [البقرة: ٨] أَفرَدَ أَوَّلًا بِاعتِبَارِ اللَّفظِ ثُمَّ جَمَعَ بِاعتِبَارِ المعنَى، وَكَذَا: {وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً} [الأنعام: ٢٥] (٥٦).

واستثنى الرضيّ من الحكم المذكور بتضعيف الابتداء بالحمل على المعنى من أوّل الأمر، ما وُجد فيه قرينة سابقة لموضع الحمل تعضد المعنى، كأن يتقدّم على المحمول على (من) و (ما) وشبههما من المحتملات ما يعضُد المعنى، فحينئذٍ يُختار مراعاةُ المعنى في ذلك المحمول، كقولك: منهنّ من أحبها، فهو أولى من قولك: أحبُّه، لتقدم لفظة (منهنّ)، وهكذا إذا وجد العاضد، صار الحكم للمعنى أقوى(٥٧)، ليس في الابتداء فحسب، وإنّما في التكرار، بعد الحمل على اللفظ أيضًا .

وإلى هذا العاضد أشار ابن مالك من قبلُ أيضًا بقوله: "واعتبار المعنى بعد اعتبار اللفظ ... فلو عُضِد المعنى بعد اعتبار اللفظ تعين اعتبار المعنى، ولذلك قرأ: {ومن يَقنُت منكنّ لله ورسوله وتعمل} بالتأنيث الخمسةُ غير حمزة والكسائي؛ لأنّ معنى التأنيث قد اعتضد بسبق: {مَن يقنُتْ منكنَّ}"(٥٨). فلم يختلف القراء في تذكير:{يقْنُتْ}، إذ الابتداء بالحمل على اللفظ أصلٌ، لكنّ لفظة (منكنّ) عاضدة للمعنى، فلذا قال بعدها: {نؤتها أجرها} [الأحزاب: ٣١] بالحمل على المعنى وتأنيث الضمير، وهو متعيّنٌ هنا، وإن جاز في ما ليس قبله عاضد؛ لأنّه جاء بعد الحمل على اللفظ.

وممّا استثاه الرضي أيَضًا ما حدثَ فيه بمراعاة اللفظ لَبسٌ، إذ الحكم فيه وجوب مراعاة المعنى، فلا تقول: لقيت من أحبُّه، إذا كان المقصود امرأة؛ لئلّا يحدث اللبس، ويجب مراعاة المعنى فيما وجب مطابقته للمحمول على المعنى، نحو: من هي محسنةٌ أُمُّك، ولا يجوز: محسن؛ لأنّهُ خبر لـ(هي) المحمولة على معنى (من) الذي بمعنى (التي)، والخبر المشتق يجب مطابقته للمبتدإ تذكيرًا وتأنيثًا وإفرادًا وتثنيةً وجمعًا(٥٩).

وفي ضابط الرجوع إلى اللفظ بعد الابتداء بالحمل على المعنى على قلّته في الكلام، قال ابن جنّي: "واعلم أنّ العرب إذا حملت على المعنى لم تكد تراجع اللفظ؛ كقولك: شكرتُ منْ أحسنوا إليّ على فعله، ولو قلت: شكرت منْ أحسنَ إليّ على فعلهِم، جازَ"(٦٠).

فلم يُجز ابن جنّي، إذا كان الحملُ على المعنى قد تقدّم، الرجوعَ إلى الإفراد ومراعاة اللفظ بعده. فأجاز ما جاء في قوله تعالى:{وِمنْهُم مَن يَسْتَمِعُ إِليكَ حتَّى إذا خرجوا مِنْ عِنْدِكَ}[محمّد:

١٦]، وذكر أنّه لا يحسن العكس فيه، بأن يُقال: ومِنْهُم مَن يَسْتَمِعُونَ إِليكَ حتَّى إذا خرج من عندك [٦١].

وينقل السيوطيّ تفسير ذلك عن ابنِ الحاجبِ، إذ قال فِي أَمَالِيهِ: "إِذَا حُمِلَ عَلَى اللفظ [جاز] الحَمْلُ بَعدَهُ عَلَى المَعنَى، وَإِذَا حُمِلَ عَلَى المَعنَى ضَعُفَ الحَمْلُ بَعدَهُ عَلَى اللَّفظِ؛ لِأَنَّ المَعنَى أَقوَى، فَلَا يَبعُدُ الرُّجُوعُ إِلَيهِ بَعدَ اعتِبَارِ اللَّفظِ وَيَضعُفُ بَعدَ اعتِبَارِ المَعنَى القَوِيِّ الرُّجُوعُ إِلَى الأَضعَفِ"[٦٢]. وقد يبدو ثمّةَ تعارض بين قول الرضيّ آنفًا: إنّ اللفظ هو الأصل، وقول ابنِ الحاجبِ: إنّ المعنى أقوى، ولكنّه تعارض لفظيّ فحسب، إذ الأصالة لا يُشترط أن تعطى للأقوى، والحكم للّفظ؛ لأنّه المتبادر إلى السمع، أمّا المعنى فإنّه يغدو أقوى بعد أن يتمكن في الذهن، فإذا تمكّن في الذهن ابتداءً صعُب الرجوع إلى جادّة اللفظ، والله أعلم.

وفي الحمل على المعنى بالتأنيث، ذكر مكيّ أنّ الآية من قوله تعالى:{وَقَالُوا مَا فِي بُطُونِ هَذِهِ الْأَنْعَامِ خَالِصَةٌ لِذُكُورِنَا وَمُحَرَّمٌ عَلَى أَزْوَاجِنَا} [الأنعام: ١٣٩] أَتَت عَلَى خِلَافِ نَظَائِرِهَا فِي القُرآنِ؛ لِأَنَّ كُلَّ مَا يُحمَلُ عَلَى اللَّفظِ مَرَّةً وَعَلَى المَعنَى مَرَّةً إِنَّمَا يُبتَدَأُ أَوَّلًا بِالحَملِ عَلَى اللَّفظِ. وَهَذِهِ الآيَةُ تَقَدَّمَ فِيهَا الحَملُ عَلَى المَعنَى فَقَالَ: {خالِصَةٌ}، ثُمَّ حُمِلَ عَلَى اللَّفظِ فَقَالَ: {ومُحَرَّمٌ}، وَإِنَّمَا أَنَّثَ الخَبَر (خالصة)؛ لِأَنّ (مَا فِي بطُون الأَنعَام) أنعامٌ أيضًا، وهي مؤنّثة، فَحمل التَّأْنِيث على المَعنى، ثمَّ عطف على الخبر فقَالَ:{ومُحَرَّمٌ}، فَذكّر؛ حَملًا على اللفظ، وهو قَلِيل. وَذكر مكّي قولًا آخر في (خالصة)، هو أن يكونَ أنّث على المُبَالغَة، كـ(راوية)، لا حملًا على المعنى؛ لأنّ مثل ذلك يوصف به المذكّر والمؤنّث[٦٣].

وهذا كلّه إنّما يصحّ إذا وجدت مواضع الحمل في موضعين اثنين فقط، إذ هناك ضابط آخر في اجتماع المراعاتين وتقديم اللفظ أوّلًا والمعنى ثانيًا، ثمّ العودة ثالثًا إلى اللفظ، فقد ذكر ابْنُ جنِّي أنّ القاعدة في ذلك أنّه لَا يَجُوزُ مُرَاجَعَةُ اللَّفظِ بَعدَ انصِرَافِهِ عَنهُ إِلَى المَعنَى، إذ قال: "قيل: لو انصُرِف عن اللفظ إلى المعنى، لم يحسن العودُ من بعدُ إلى اللفظ"[٦٤].

وتكلّم ابن خالويه على جواز الانتقال من اللفظ إلى المعنى، ولم يُجزِ العكس، إذ قال: "ليس في كلام العرب ... ما رجع من معناه إلى لفظه إلّا في حرفٍ واحدٍ، استخرجه ابن مجاهد من القرآن، وهو قوله تعالى:{ومن يؤمن بالله} فوحّدَ يؤمن وذكّره، على لفظ (من) وكذلك {يُدْخِلْهُ جَنّاتٍ} ثم قال: {خالدينَ فيها أَبَدًا} فجمع (خالدين) على معنى (مَنْ) ثم قال: {قدْ أَحْسنَ اللهُ لهُ رزقًا} [الطلاق: ١١]، فرجع بعد الجمع إلى التوحيد"[٦٥]. ثمّ ذكر أنّ العرب ترجع

من المُذكّر إلى المؤنّث، ومن لفظه إلى معناه، ولا ترجع من معناهُ إلى لفظهِ، إجماعًا من النحويّينَ، ولهذا قال الله عزّ وجلّ: {ومَن يَقْنُتْ مِنْكُنّ للهِ ورَسولِه}، فذكَّر على لفظ (مَن)، وهو يريد: نساءَ النَبيِّ صَلّى اللهُ عليهِ وسلّمَ، ثم قال: {وتَعملْ صَالحًا} [الأحزاب: ٣١]، فأنّث، ولو قال: (تقنت ويعمل صالحًا)، لم يجز، وقال: {بلى مَنْ أسْلمَ وجهَهُ للهِ وهُو مُحْسِنٌ}، فوحّد وذكَّر على لفظِ (مَنْ) ثم قال: {ولا خوفٌ عَلَيهِم}[البقرة: ١١٢]، فجمع ورجعَ من لفظ (من) إلى معناه، ولا يجوز: (بلى من أسلموا)، ثم يقول: (وهو محسن) وهذا دقيق حسن(٦٦).

وَأَورَدَ عَلَيهِ السيوطي قَولَهُ تَعَالَى: {وَمَنْ يَعْشُ عَنْ ذِكْرِ الرَّحْمَنِ نُقَيِّضْ لَهُ شَيْطَانًا فَهُوَ لَهُ قَرِينٌ . وَإِنَّهُمْ لَيَصُدُّونَهُمْ عَنِ السَّبِيلِ وَيَحْسَبُونَ أَنَّهُم مُّهْتَدُونَ} [الزخرف: ٣٦-٣٧].

ويعني أنّه تعالى قال: {حَتَّى إِذَا جَاءَنَا} فقد ارجع اللَّفظَ بَعدَ الِانصِرَافِ عَنهُ إِلَى المَعنَى(٦٧).

وأورد الدكتور خليل بنيّان مثالًا آخر هو قوله تعالى: { وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْتَرِي لَهْوَ الْحَدِيثِ لِيُضِلَّ عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ بِغَيْرِ عِلْمٍ وَيَتَّخِذَهَا هُزُوًا أُولَئِكَ لَهُمْ عَذَابٌ مُهِينٌ . وَإِذَا تُتْلَى عَلَيْهِ آيَاتُنَا وَلَّى مُسْتَكْبِرًا كَأَنْ لَمْ يَسْمَعْهَا}[لقمان: ٦- ٧]، فقد انصرف من اللفظ (يشتري)، إلى المعنى (أولئك)، ثمّ عاد إلى اللفظ بالإفراد في (عليه).

ومن ضوابط الاستعمال الأخرى ما ذكره ابن جنّي من أنّ الحمل على المعنى في الموصول (من) في التثنية قليل، فقال: "وقد توضع (مَن) للتثنية؛ وذلك قليل؛ قال:

نكنْ مثل مَنْ يا ذئبُ يصطحبانِ

... وحكى المذهب فيه عن الكسائي أعني: عود التثنية على لفظ (مَنْ)"(٦٨).

٢- ضوابط الحمل على اللفظ والحمل على المعنى في (كلّ) وألفاظ التوكيد:

ذكر ابن هشام ما أشرنا إليه آنفًا من أنّ لفظَ (كلّ) حكمه الإفرَاد والتذكير، وَلكنّه نقل عن ابن مالك أنّ مَعنَاهَا عنده بِحَسب مَا تُضَاف إِلَيهِ، فَإِن كَانَت مُضَافَة إِلَى (مُنكّر) وَجب مُرَاعَاةُ مَعْنَاهَا فَلذَلِك جَاءَ الضَّمِير مفردًا مذكّرًا فِي نَحْو: {وكلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ}[القمر: ٥٢](٦٩).

وعبارة ابن مالك التي يشير إليها هي قوله: "إذا أُخبر عن (كُلّ) مضافًا إلى نكرة تعيّن اعتبار المعنى، نحو: {كلُّ نفسٍ ذائقةُ الموتِ}[آل عمران: ١٨٥]، وكلُّ رجلينِ قائمانِ، وكلُّ رجالٍ قائمونَ"(٧٠).

وَأشار ابن هشام إلى أنّ هَذَا الَّذِي ذُكر من وجوب مُرَاعَاة المَعنى مَعَ النكرَة مردودٌ، وَالَّذِي يظهر له خلافه، فالضابط عنده أَنّ المضافة إِلَى المُفرد النكرة إن أُرِيد نِسبَة الحكم إِلَى كلّ وَاحِد

فردًا فردًا، وَجب الإفرَاد، نَحو: كلُّ رجل يُشبِعُه رغيفٌ. وإن أُريدَت النسبة إِلَى المَجمُوع كلًّا متكاملًا، وَجب الجمع، فتقول: جاد عَليّ كُلُّ محسنٍ فأَغناني، أَو فأغنَوني، بِحَسب المَعنى الَّذِي تريده (٧١).

ويبدو من المثال الأخير لابن هشام أنّه لم يُخبر بالجمع عن لفظة (كلّ) المضافة إلى نكرة مفردة، فهو بذائقتِه اللغوية امتنع من التمثيل بالمثال السابق نفسه، بأن يقول: كلُّ رجلٍ يشبعهم رغيف، وهذا يوحي بأنّ الحمل على معنى (كلّ) لا يسوغ، إلّا في جملة ثانية مستأنفة، ولم يقع فيما أعلم مثال على ذلك الحمل في جملة واحدة يُخبر فيها عن (كلّ)، إلّا في مثل: {كلُّ حزبٍ بما لديهِم فَرِحونَ}[الروم: ٣٢]، ممّا كان المضاف إليه فيه معنى الجمع، فحُمل عليه لا على لفظ (كلّ)، ونظير ذلك قوله تعالى: {وَأَنْشَأْنَا مِنْ بَعْدِهِمْ قَرْنًا آخَرِينَ}[الأنعام: ٦]، إذ وَصَفَ قَرْنًا بـ(آخَرِينَ) وَهُوَ جَمْعٌ حَمْلًا عَلَى مَعنَى قَرنٍ، وَكَانَ الَحملُ عَلَى المَعنَى أَفصَحَ؛ لِأَنَّهَا فَاصِلَة (رَأس آيَةٍ) (٧٢).

وهذا هو ما أثبته تقيّ الدين السبكي في هذه المسألة، إذ صوّب الرأي الذي أوردناه عن ابن مالك، ولم يُجز الإخبار عن (كلّ) بضمير الجمع، فقال: "نحن لا نمنعُ استعمالَ (كلّ) في الجمع مجازًا، وإنّما كلامنا في أصل الوضع، على أنّا لا نُسلّم المجاز المذكور، إلّا إن ورد في لسان العرب ...ولم يُسمع في الخبر" (٧٣).

أمّا إن كَانَت (كلّ) مُضَافَةً إِلَى معرفَة، فنقل ابن هشام أنّ النّحويّين قَالُوا: يجوز مُرَاعَاة لَفظهَا ومراعاة مَعنَاهَا، نَحو: كلُّهم قَائِمٌ، أَو قائمونَ، وَقد اجتمعتا فِي قَوْله تَعَالَى: {إِنْ كُلُّ من فِي السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ إِلَّا آتِي الرَّحْمَن عبدًا . لقدْ أحْصَاهُم وعدَّهُم عدًّا . وَكُلُّهمْ آتيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فَردًا}[مريم: ٩٣-٩٥]، وَالصَّوَاب عنده: أَنّ الضَّمِير لَا يعود إِلَيهَا من خَبَرهَا إِلَّا مُفردًا مذكّرًا على لَفظهَا، نَحْو: {وَكلُّهُمْ آتيهِ يَوْمَ الْقِيَامَةِ فردًا}، وَأمّا {لقَدْ أحْصاهُم} فجملةٌ أُجيبَ بهَا القسَم المحذوف، وَلَيْسَت خَبرا عَن (كلّ) وضميرها رَاجع لـ(من) لَا لـ(كلّ)، وَ(من) مَعْنَاهَا الجمع. وَمن ذَلِك أيضًا عند ابن هشام قوله تعالى: {إِنَّ السّمعَ وَالْبَصَر والفُؤادَ كُلُّ أُولَئِكَ كَانَ عَنهُ مَسْؤولًا} [الإسراء: ٣٦]، فالتقديرُ على حذف مُضَاف، وإضمارٍ لما دلّ عَلَيهِ المَعنى، لَا اللَّفظ أَي: إِنّ كلّ أَفعَالِ هَذِه الجَوَارِح كَانَ المُكَلّف مسؤولًا عَنهُ، وَإِنَّمَا قَدّر المُضَاف لِأَنّ السُّؤَال عَن أَفعَال الحَواس لَا عَن أَنفسهَا (٧٤).

فَإن قُطعتْ (كلّ) عَن الإِضَافَة لفظًا، أجاز النحويّون مُرَاعَاة اللَّفْظ نَحو: {كلٌّ يعْملُ على شاكلته}[الإسراء: ٨٤]، ومراعاة المَعنى نَحو: {وكلٌّ كَانُوا ظالمينَ}[الأنفال: ٥٤]، وَالصَّوَاب عند ابن هشام أَنّ المُقدرَ، في قصد المتكلّم، إذا صحّ أن يكون مُفردًا نكرَة فَيجب الإِفرَاد، ومراعاة اللفظ، كَمَا لَو صرّح بالمفرد. وَإذا صحّ أن يكون المقدّرُ جمعًا مُعَرّفًا فَيجب الجمع. فَالأول نَحو: {قُلْ كلٌّ يعْملُ على شاكلتِهِ}، وقوله: {كلٌّ آمنَ بِاللَّه}[البقرة: ٢٨٥]، إذ التَّقدِير يصحّ أن يكون مفردًا نكرة بمعنى: (كلُّ أحدٍ)، وَالثَّانِي نَحْو:{كلٌّ لَهُ قانتونَ}[الروم: ٢٦]، و{كلٌّ فِي فلكٍ يَسْبحونَ}[يس: ٤٠]، فالمقدّر هنا، في قصد المتكلّم، يصحّ أن يكون جمعًا معرّفًا، أَي: كلُّهم، عند ابن هشام، أو: كلُّ أُولئك، على ما جاء في المواضع المشابهة، ولا بُدّ من الحمل على معناه، وعود الضمير عليه مجموعًا(٧٥).

ما يقبل الحمل على اللفظ وعلى المعنى من التراكيب:

١ - تركيب العدد والمعدود:

ذكر الرضيّ أنّ تركيب العدد والمعدود يحتمل المراعاتين في الاستعمال، "وذلك أنّك تقول، في ثاني الأيّام: لليلتينِ خَلَتا، وفي ثالثها: لثلاثِ ليالٍ خَلَونَ، وكذا إلى عشرِ ليالٍ خَلونَ، ويجوزُ: لثلاثِ ليالٍ خلتْ، إلى: عشر ليال خلت، والأوّلُ أولى ليرجع (النون) الذي هو ضمير الجمع إلى الجمع، وفي الحادي عشر: لإحْدى عشْرةَ ليلةً خَلَتْ، إلى أن تكتب في الرابعَ عَشَرَ: لأربَعَ عشْرَةَ ليلةً خَلَتْ، ويجوز: خلونَ، حملا على المعنى، والأوّل أَولى، مراعاة للفظ، وقريبٌ من ذلك: (الأجذاع انكسرن، والجذوع انكسرت)، جعل ضميرَ (الأجذاع)، وهو جمعُ قِلّةٍ، ضميرَ الجمع، وهو (النون)؛ لأنّك لو صرحت بعدد القِلّة، أي من ثلاثة إلى عشرة، لكان مميّزُهُ جمعًا نحو: ثلاثةُ أجذاع، وجعل ضميرَ (الجذوع)، وهو جمع الكثرة، ضمير الواحدة، أي المستكنّ في (انكسرت)؛ لأنّك لو صرحت بعدد الكثرة، أي ما فوق العشرة لكان مميّزُهُ مفردًا، نحو: ثلاثةَ عَشَرَ جذعًا"(٧٦).

وهذا النصّ يدلّ على أنّ المتكلّم بالخيار في مثل هذه التراكيب، التي يزيد فيها العدد عن (عشَرة) ويكون التمييز مفردًا، ويُراد وصفُه، فالضمير العائد من الصفة، يجوز أن يُراعي التمييز المفرد، ويجوز أن يُراعيَ العدد المجموع قبلَه، فتقول: جاء أحدَ عشَر رجلًا كريمًا، وكرماء، والأوّل، أي الإفراد، أولى، أمّا التراكيب التي يقلّ فيها العدد عن (عشَرة)، ويكون تمييزها جمعًا، فالأَولى فيها الجمع بأن يُقال: بِعت سبعَة كُتبٍ مفيداتٍ، وليس الإفراد بأن يُقال: مفيدة.

وجاء على تلك الأولويّة في الاستعمال قوله تعالى :{إِنَّ عِدَّةَ الشُّهُورِ عِنْدَ اللَّهِ اثْنَا عَشَرَ شَهْرًا فِي كِتَابِ اللَّهِ يَوْمَ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضَ مِنْهَا أَرْبَعَةٌ حُرُمٌ ذَلِكَ الدِّينُ الْقَيِّمُ فَلَا تَظْلِمُوا فِيهِنَّ أَنْفُسَكُمْ}[التوبة: ٣٦]، إذ ذكر المفسرون انّ الضمير في (فيهنّ) قد يرجع إلى الاثني عشر كلّها، أو إلى الأشهر الحرم الأربعة، والأخير عند الفرّاء "أشبهُ بالصواب، والله أعلم؛ ليتبين بالنهي فيها عظم حرمتها... ويدلّك على أنّه للأربعة، والله أعلم، قوله: (فيهنّ) ولم يقل (فيها)، وكذلك كلام العرب لما بين الثلاثة إلى العشرة تقول: لثلاثِ ليالٍ خلونَ، وثلاثةِ أيّامٍ خلونَ، إلى العشرة، فإذا جزت العشرة قالوا: خلت، ومضت. ويقولون لما بين الثلاثة إلى العشرة (هنّ) و (هؤلاءِ) فإذا جزت العشرة قالوا (هي، وهذه) إرادةَ أن تعرف سمة القليل من الكثير"(٧٧). وقد توسّع الدكتور فاضل السامرّائي في هذه القاعدة وذكر لها شواهد كثيرة تشهد بأفضليّة استعمال الجمع مع القلّة، والعكس بالعكس، في باب تمييز العـدد وصفة جمع ما لا يعقل، زيادةً على مرجع الضمير إلى الجمع غير العاقل(٧٨).

٢- الضمير المُخبر عنه بموصول:

ذكر الرضي تركيبًا آخر يقبل الحملين، وهو تركيب الضمير الذي يكون خبره اسمًا موصولًا، نحو: أنا الذي قال، حملًا على اللفظ، وأنا الذي قلتُ، حملًا على المعنى، وأنت الذي قال، أو قُلتَ. فالمعنى في ذلك على التكلّم، والخطاب، واللفظ على الغيبة، فقال: "إذا كان الموصول أو موصوفه خبرًا عن مخاطب، نحو: أنت الرجل الذي قال كذا، وهو الأكثر، أو: قلت كذا؛ حملًا على المعنى، هذا كلّه إذا لم يكن للتشبيه، أمّا معه، فليس إلّا الغيبة، كقولك: أنا حاتم الذي وهب المئين، أي مثل حاتم، وإن كان ضميران، جاز لك في غير التشبية: حمل أحدهما على اللفظ والآخر على المعنى، نحو: أنا الذي قلت كذا وضرب زيدًا، وأنت الرجل الذي قال كذا وضربت زيدًا، وإن كان الموصول أو موصوفه مخبرًا عنه بالمتكلّم أو المخاطب، لم يجز الحمل على المعنى، فلا يجوز: الذي ضربتُ أنا، والذي ضربتَ أنتَ، إذ لا فائدة، إذن، في الإخبار؛ لأنّك إذا قلت: الذي ضربت، فقد علم المخاطب أن الضارب هو المتكلم، فيبقى الأخبار بـ(أنا) لغوًا(٧٩).

٣- تركيب الاستفهام الذي يفيد التقرير:

اعتاد البلاغيّون قسمة الاستفهام على: حقيقيّ ومجازيّ، وذكر الأقسام المجازيّة متداخلة بلا تصنيف، وقلّ من تعرّض منهم للقسمة التي أوردها الزركشيّ، والتي راعى فيها ما خرج إلى الإخبار، وما بقي على الإنشاء متخذًا معنًى جديدًا غير طلب الفهم، فالاستفهام المجازيّ عنده

قسمان: بمعنى الخبر، وبمعنى الإنشاء. فالاستفهام بِمَعنَى الخَبَرِ ضَربَانِ؛ أَحَدُهُمَا: نَفيٌ، وَالثَّانِي: إِثبَاتٌ، فَالوَارِدُ لِلنَّفيِ يُسَمَّى استِفهَام إِنكَارٍ، وَالوَارِدُ لِلإِثبَاتِ يُسَمَّى استِفهَام تَقرِيرٍ؛ لِأَنَّهُ يُطلَبُ بالأوّل إنكارُ المخاطب، وبالثاني إقرارُه به(٨٠).

ومع ما يميّز هذا الرأي تبقى ثمّةَ شبهةٌ تَرِدُ عليه، فقوله: إنّ الإنكار معناه خبريّ، يناقض قوله: يُطلب به، والطلب لا يجتمع مع الخبريّة، والقائلون بأفعال الكلام اليوم يشككّون في وجود إخبارٍ لا يشوبه قوّة إنجازية أو تأثيريّة، فكيف يكون الإنكار خبريًّا في المعنى؟

وما يهمّنا هنا هو أنّ هذه السمة للاستفهام التقريريّ، أعني كون لفظه إنشائيًّا، ومعناه خبريًّا، جعلته من التراكيب التي يمكن أن تحملَ على القبيلين. وقد تتبّع الزركشيّ بعض المواضع التي يُراعى فيها معنى (التقرير)، فذكر أنّه على الرغم من كون لفظه استفهامًا يدخل على النفي، فإنّه يُعطف عليه الكلام الخبريّ المثبت فقال: ""وَالكَلَامُ مَعَ التَّقرِيرِ مُوجَبٌ، وَلِذَلِكَ يُعطَفُ عَلَيهِ صَرِيحُ المُوجَبِ وَيُعطَفُ عَلَى صَرِيحِ المُوجَبِ ... كَقَوْلِهِ: {أَلَمْ يَجِدْكَ يَتِيمًا فَآوَى . وَوَجَدَكَ ضَالًّا فهدى}[الضحى: ٦-٧]"(٨١).

وأشار ابن هشام إلى ما في مثل هذا العطف من مراعاة المعنى(٨٢)، وذكر خصيصةً أُخرى يُراعى فيها اللفظ، وهي الإجابة عنه بـ(بلى)، إذ نقَلَ أنّ العَرَبَ أجرت التَّقرِير فِي الجَواب مجرى النفي المَحض وَإِن كَانَ إِيجَابًا فِي المَعنى، فَإِذا قيل: ألمْ أُعطكَ درهمًا؟ قيل فِي تَصدِيقه: نعم، أي: لم تعطني، وَفِي تَكْذِيبه: بلَى، يعني : أعطيتني؛ وَذَلِكَ لِأَنّ المُقَرَّر قد يوافقك فِيمَا تدّعيه وَقد يخالفك، فَإِذا قَالَ: نعم، لم يُعلم هَل أَرَادَ: نعم لم تعطني، على اللَّفظ أَو: نعم أَعطَيتنِي على المَعنى، فَلذَلِك أجابوه على اللَّفظ وَلم يلتفتوا إِلَى معنًى(٨٣).

وفصّل الزركشي في ذلك، وذكر أَنَّ الِاستِفهَامَ "إِذَا دَخَلَ عَلَى النَّفيِ يَدخُلُ بِأَحَدِ وَجهَينِ: إِمَّا أَن يَكُونَ الِاستِفهَامُ عَنِ النَّفيِ: هَل وُجِدَ أَمْ لَا؟ فَيَبقَى النَّفيُ عَلَى مَا كَانَ عَلَيهِ أَو لِلتَّقرِيرِ كَقَولِهِ: أَلَمْ أُحسِنْ إِلَيكَ ... فَإِن كَانَ بِالمَعنَى الأَوَّل، لَمْ يَجُزْ دُخُولُ (نَعَمْ) فِي جَوَابِهِ، إِذَا أَردتَ إِيجَابَهُ، بَل تَدخُلُ عَلَيهِ (بَلَى)، وَإِن كَانَ بِالمَعنَى الثَّانِي، وَهُوَ التَّقرِيرُ فَلِلكَلَامِ حِينَئِذٍ لَفظٌ وَمَعنًى؛ فَلَفظُهُ نَفيٌ دَاخِلٌ عَلَيهِ الِاستِفهَامُ وَمَعنَاهُ الإِثبَاتُ، فَبِالنَّظَرِ إِلَى لَفظِهِ تُجِيبُهُ بِـ(بَلَى)، وَبِالنَّظَرِ إِلَى مَعنَاهُ، وَهُوَ كَونُهُ إِثبَاتًا، تُجِيبُهُ بِـ(نَعَمْ)"(٨٤).

ومن المواضع الأخرى التي تتجلّى فيها حقيقة مخالفة معنى التقرير للفظه، موضع النصب في جواب الاستفهام، فالنحويّون أقرّوا مراعاة اللفظ هنا، وأجازوا النصب بعد فاء السبب، أو واو

المعيّة الواقعة في جواب مثل هذا الاستفهام المنفيّ، وبعضهم عدّ الواو واقعةً في جواب النفي وآخرون عدّوها واقعة في جواب الاستفهام، ولم يعتدّوا هاهنا بالمعنى الخبريّ المثبت، فابن هشام يمثّل لواو المعيّة الواقعة في جواب الاستفهام بقولِ الحُطيئة:

ألَمْ أَكُ جارَكُمْ ويكونَ بَيْني وبَيْنكُمُ المودَّةُ والأخَاءُ(٨٥)

والسيوطيّ يعدّ هذا البيت، والاستفهام فيه للتقرير كما يبدو، شاهدًا على وقوع واو المعيّة في جواب النفي المؤوّل(٨٦).

أمّا الصبّان فقد ثبت عنده في هذه الحالة "أنّ الاستفهام التقريريّ يتضمّنُ ثبوتَ الفعل فلا يُنصب جوابُه لعدم تمحُّض النّفي، وما ورد منه منصوبًا فلمراعاة صورة النفي وإن كان تاليًا تقريرًا؛ أو لأنّه جواب الاستفهام"(٨٧). وهذا يعني ترجيحه عدم النصب، مراعاةً للمعنى، علمًا أنّ شواهد النصب قليلة، وأنّ النحويين اشترطوا في النفي أن يكون محضًا غير منتقضٍ بـ (إلّا)(٨٨)، ثمّ عادوا وأجازوا هذه الصورة التي لا يتمحضُ فيها النفي حقيقةً.

أمّا قوله تعالى:{أَفَلَمْ يَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَتَكُونَ لَهُمْ قُلُوبٌ يَعْقِلُونَ بها}(الحجّ: ٤٦)، فلا يُتوهّم كونه من هذا الباب من نصب الفعل بعد التقرير، فليس الاستفهام فيه تقريريًّا، بل النفي فيه مُرادٌ، والِاستِفهَامُ تَعجِيبِيٌّ مِن حَالِهِم فِي عَدَمِ الِاعتِبَارِ بِمَصَارِعِ الأُمَمِ المُكَذِّبَةِ، فالمقصود بالتعجيب هُوَ حَالُ الَّذِينَ سَارُوا فِي الأَرضِ، وَلَكِن جُعِلَ الِاستِفهَامُ دَاخِلًا عَلَى نَفيِ السَّيرِ؛ لِأَنَّ سَيرَ السَّائِرِينَ مِنهُم لَمَّا لَم يُفِدهُمْ عِبرَةً وَذِكرَى جُعِلَ كَالعدمِ فَكَانَ التعجيب مِن انتفَائِهِ، فَالكَلَامُ جَارٍ عَلَى خِلَافِ مُقْتَضَى الظَّاهِرِ. وَالفَاءُ فِي (فَتَكُونَ) سَبَبِيَّةٌ جَوَابِيَّةٌ مُسَبَّبُ مَا بَعدَهَا عَلَى انتفاء السَّيْرِ المفيد، أَيْ لَمْ يَسِيرُوا سَيرًا تَكُونُ لَهُم بِهِ قُلُوبٌ يَعقِلُونَ بِهَا(٨٩).

أمثلةُ الحملِ على اللفظِ وعلى المعنى في هديِ السياقِ القرآنيّ:

قال تعالى: { تِلْكَ حُدُودُ اللَّهِ وَمَن يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا وَذَلِكَ الْفَوْزُ الْعَظِيمُ . وَمَن يَعْصِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ وَيَتَعَدَّ حُدُودَهُ يُدْخِلْهُ نَارًا خَالِدًا فِيهَا وَلَهُ عَذَابٌ مُهِينٌ} [النساء: ١٣، ١٤].

هاتان آيتان متتابعتان من سورة النساء، السياق فيهما واحد، ولكن يستوقف النظر فيهما أنّ الحمل على اسم الشرط (مَن) في الآية الأولى جاء على المعنى مجموعًا فقال:{خالدين فيها}، بعد أن حُمل على اللفظ في كل ما تقدّمه من عوائد على (من)، في حين سار الحمل

على اللفظ على نسقٍ واحدٍ في الآية الثانية التي تتكلّم على أهل النار حتّى آخرها فقال: {خالدًا فيها}. ويرى الدكتور فاضل السامرّائيّ أنّ الحكمة في جمع الوصف أوّلًا هي الإشعار بالاجتماع المُسْتلزمِ لزيادة الأنس والسعادة عند أهل الجنة، فإنّ الوحدة لا تُطاق، وفي إفراده ثانيًا التلميح بزيادة التعذيب عند أهل النار؛ فإنّه تعذيب بالنار والوحدة(٩٠). ويستدلّ بما نُقل عن أبي السعود، من قوله: "ولعلّ إيثارَ الإفراد ههنا، نظرًا إلى ظاهر اللفظِ، واختيار الجمعِ هناك نظرًا إلى المعنى، للإيذان بأنّ الخلودَ في دار الثوابِ بصفة الاجتماعِ أجلبُ للأنسِ، كما أنّ الخلودَ في دارِ العذابِ بصفة الانفرادِ أشدُّ في استجلاب الوحشة"(٩١).

ويرى الدكتور فاضل أنّ السبب قد يكون لفظيًّا، فإنّه لما ذكر في الأول جنّاتٍ متعدّدةً لا جنّةً واحدة قال: (يدخله)، والضمير المنصوب في (يدخله) وإن كان مجموعاً في المعنى فهو في اللفظ مفرد من حيث هو مفرد، والمفرد من حيث هو مفرد لا يصح أن يكون في جنات متعددة، فجاء (خالدين) لرفع هذا الإبهام اللفظي، فهو اعتبار لفظي ومناسبة لفظية، وإن كان المعنى صحيحًا. أمّا الآية الثانية فذكر فيها نارًا فناسبها الإفراد في (خالدًا)(٩٢).

ولعل في هذه المغايرة، كما يقول الدكتور خليل بنيّان، إشارةً إلى حقيقة أنّ من في النعيم يتواصلون في ما بينهم بما ينعمون به من أُنسٍ ومسرّة، وأنّ من في العذاب يذهله ما هو فيه من البلاء، فلا يرى سوى نفسه، ولا يأنس بقرب قريبٍ ولا تشفع له شفاعة شافع، بل هو مستوحشٌ أبدًا تستعر فيه النار كأنّه وحده فيها(٩٣).

وممّا يزيد هذا الرأي قبولًا أنّ القرآن لم يستعمل صيغة الإفراد في لفظ الخلود الأبدي إلّا في حقّ أهل العذاب أينما وردت، إذ قال تعالى: {وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُتَعَمِّدًا فَجَزَاؤُهُ جَهَنَّمُ خَالِدًا فِيهَا وَغَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهِ}[النساء: ٩٣]، وقال: {أَلَمْ يَعْلَمُوا أَنَّهُ مَن يُحَادِدِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَأَنَّ لَهُ نَارَ جَهَنَّمَ خَالِدًا فِيهَا ذَلِكَ الْخِزْيُ الْعَظِيمُ}[التوبة: ٦٣]، وقال: {كَمَنْ هُوَ خَالِدٌ فِي النَّارِ}[محمد: ١٥].

ولا ينفي ما تقدَّمَ أن يكون النظم قد استعمل (خالدين)، الذي هو في سياق النعيم وأهله، في مواضع أُخرى لأهل العذاب أيضًا حين يكون الكلام عليهم جمعًا لا تفريقًا، مُراعاةً للانسجام(٩٤)، وحينئذٍ يختار النظم الاسم الموصول (الذين)، وهو اسمٌ لا يصحّ الحمل فيه إلّا على لفظه المجموع الذي يطابق معناه، وليس له في أصل الوضع جهتان متخالفتان ليمكن أن يُحمل على إحداهما حينًا وعلى الأخرى حينًا آخر، ومن ذلك قوله تعالى: {قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا

جَمِيعًا فَإِمَّا يَأْتِيَنَّكُمْ مِنِّي هُدًى فَمَنْ تَبِعَ هُدَايَ فَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ (٣٨) وَالَّذِينَ كَفَرُوا وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا أُولَئِكَ أَصْحَابُ النَّارِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ}[البقرة: ٣٨، ٣٩]. ولربّما يُثار هنا سؤالٌ عن سرّ استعمال (مَن) الذي هو أشدّ إبهامًا واشتراكًا في المعنى مع أهل النعيم، واستعمال (الذين) الذي هو أقلّ إبهامًا مع أهل العذاب، مجتمعين، كما دلّ على ذلك السياق بقوله في بداية الآية:{قُلْنَا اهْبِطُوا مِنْهَا جَمِيعًا}[البقرة: ٣٨]. والجواب أنّ من يدخلون الجنّة قد يكونون من آحاد الناس الذين لا يُعرفون، فهم مبهمون عند أهل الأرض معروفون عند أهل السماء، أمّا أهل الكفر والضلال فقد باؤوا بغضب الله لسوء أعمالهم الظاهرة، وعُرفوا بين الناس بالكفر والتكذيب، وجهروا ولم يستتروا، فتعيّن تعريفهم بالاسم الموصول الذي يفيد استعماله الذمّ للذين هم أعلم بأنفسهم من غير قصد التصريح بأسمائهم، والله أعلم.

ويبدو أنّ هذه القاعدة سارية في كثير من المواضع التي تتكلم على الجزاء وغير مقتصرة على كلمة (خالد)، بالجمع والإفراد، ومنها قوله تعالى: {إِنَّهُ مَنْ يَأْتِ رَبَّهُ مُجْرِمًا فَإِنَّ لَهُ جَهَنَّمَ لَا يَمُوتُ فِيهَا وَلَا يَحْيَى (٧٤) وَمَنْ يَأْتِهِ مُؤْمِنًا قَدْ عَمِلَ الصَّالِحَاتِ فَأُولَئِكَ لَهُمُ الدَّرَجَاتُ الْعُلَى}[طه: ٧٤، ٧٥]، وغيرها كثير(٩٥).

وفي هذا السياق يذكر الدكتور محمّد الأمين الخضريّ أنّ الإفراد يكشف عن طبيعة من يتعجّل النعيم في الدنيا؛ فإنّه غالبًا ما يسعى إلى الانفراد به دون الآخرين، غير مبالٍ بإزهاق روح الجماعة، حرصًا على المغنم الدنيويّ، فلا عجب أن يكون جزاؤه من جنس عمله، فهو منبوذ وحيد مطرود، ملقًى في النار، بلا أنيس يشاركه الأنين، أما المقبل على الله الساعي إلى أن يأخذ بيد غيره إلى الخير، فإنّه لا يسعى إلى الانفراد بمغنم، بل يجد لذّته في مشاركة إخوانه في جني المنافع، فهو في سعيه إلى الآخرة يطلبها معهم ويتقوّى بعونهم، فيتقاسم الجميع منائح الرضا والثناء من ربّهم آجلًا؛ ولهذا قال تعالى: {مَنْ كَانَ يُرِيدُ الْعَاجِلَةَ عَجَّلْنَا لَهُ فِيهَا مَا نَشَاءُ لِمَنْ نُرِيدُ ثُمَّ جَعَلْنَا لَهُ جَهَنَّمَ يَصْلَاهَا مَذْمُومًا مَدْحُورًا (١٨) وَمَنْ أَرَادَ الْآخِرَةَ وَسَعَى لَهَا سَعْيَهَا وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَأُولَئِكَ كَانَ سَعْيُهُمْ مَشْكُورًا} [الإسراء: ١٨،١٩](٩٦).

٢ - قال تعالى:{وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ}، وقال:{وَمِنهُم مَّن يَنظُرُ إِلَيْكَ}[يونس: ٤٢-٤٣].

ذكر أبو حيّان أنّ "الضَّمِير فِي (يَسْتَمِعُونَ) عَائِدٌ عَلَى مَعْنَى (مَنْ)، وَالعَود عَلَى المَعنَى دُونَ العَودِ عَلَى اللَّفظِ فِي الكَثرَةِ، وَهُوَ كَقَولِهِ: {وَمِنَ الشَّياطِينِ مَنْ يَغُوصُونَ لَهُ}. وَأَعَادَ فِي

قَوْلِهِ: {وَمِنْهُم مَّن يَنْظُرُ إِلَيْكَ} الضَّمِيرَ مُفْرَدًا مُذَكَّرًا عَلَى لَفْظِ (مَنْ)، وَهُوَ الأَكثَرُ فِي لِسَانِ العَرَبِ(٩٧). ولم يُفسّر أبو حيان سرّ العدول عن الكثير الدارج من كلام العرب في الآية.

وذكر الدكتور فاضل السامرّائيّ أنّه إنّما قال: (يستمعون) بلفظ الجمع، وقال بعده: (ينظر) بلفظ المفرد، لأنّ المستمعين أكثر من الرائين على وجه العموم، فنحن نستمع إلى أُناس كثيرين لا نراهم، إمّا من طريق الإذاعات، وإمّا من أجهزة التسجيل وغيرها من وسائل السمع، فجمع المستمعين لأنّهم أكثر وإن كان لفظ (مَنْ) يحتمل الجمع والإفراد(٩٨). واستدلّ بما ذكره الكرمانيّ من أنّه فرّق بينهما؛ "لِأَنّ المستمع إِلَى القُرآن كالمستمع إِلَى النَّبِي صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ بِخِلَاف النّظر، فَكَانَ فِي المستمعين كَثرَةٌ، فَجمع ليطابق اللَّفظُ المَعنى، ووحّد {ينظر} حملًا على اللَّفْظ إِذ لم يكثروا كثرتهم"(٩٩).

وذكر الدكتور فاضل سببًا آخر زيادةً على ما ذُكر، وهو أنّ التأثر بالدعوة يكون بحسب أثر الاستماع لا بحسب الرؤية، فوحّد النظر لأنّ رؤيته صلى الله عليه وسلم واحدة لا تختلف عند الرائين. وجمع الاستماع لأنّ الاستماع يختلف أثره من شخص لآخر. فالكلام تختلف مواقعه من مستمع لآخر، ولذلك وحّد الرائين لأنّهم يرون شيئًا واحدًا، وجمع المستمعين لأنّ أثر ذلك مختلف عندهم(١٠٠).

الخلاصة:

١. إذا انفرد مصطلح (الحمل على المعنى) شمل أخلاطًا من الموضوعات النحويّة كالتوهّم، والعطف على المعنى، والتضمين والتقارض عند بعضهم، زيادة على مراعاة المعنى الذي يدلّ عليه على نحوٍ عامٍّ، وعند اقترانه بالحمل على اللفظ على نحوٍ خاصّ.

٢. الألفاظ التي تقبل الحمل على اللفظ والحمل على المعنى في وضعها اللغويّ هي الموصولات المشتركة: (من، ما، أيّ)، وكذا إذا استعملت في الشرط والاستفهام، ومثلها (كم) الاستفهاميّة والخبريّة.

٣. الكثير في القرآن الكريم وكلام العرب الحمل على اللفظ ابتداءً عند أمن اللبس، ثمّ الحمل على المعنى بعده، وجاءت مواضع قليلة ابتُدِئ فيها بالحمل على المعنى، بوجود قرينة دالّة ومقتضًى سياقيّ.

٤. إِذَا حُمِلَ عَلَى اللفظ، أوّلَ الأمر، جاز الحَملُ بَعدَهُ عَلَى المَعنَى، وَإِذَا حُمِلَ عَلَى المَعنَى، من أوّل الأمر ضَعُفَ الحَملُ بَعدَهُ عَلَى اللَّفظِ ثانيًا.

٥. عند اجتماع المراعاتين وتقديم مراعاة اللفظ أوّلًا ثمّ الحمل على المعنى ثانيًا، يجوز العودة ثالثًا إلى الحمل على اللفظ، خلافًا لما هو متعارف عند كثير من النحويّين.

٦. (كلّ) المضافة إِلَى المُفرد النكرة إِن أُرِيدت نِسبَة الحكم إِلَى كلّ وَاحِد فردًا فردًا، وَجب الإِفرَاد فيها، نَحو: كلُّ رجل يُشبِعُه رغيفٌ، وإن أُريدَت النسبة إِلَى المَجمُوع كلًّا متكاملًا، وَجب الجمع، فتقول: جادَ عَليّ كلُّ مُحسنٍ، فأغنوني، ولا يكون ذلك إلّا في الجمل المستأنفة، أمّا في الإخبار فيُراعى معنى ما أُضيفت إليه.

٧. إِذا كَانَت (كلّ) مُضَافَةً إِلَى معرفَة، فالضَّمِير لَا يعود إِلَيهَا من خَبَرهَا إِلَّا مُفردًا مذكّرًا على لَفظهَا.

٨. إذا قُطعتْ (كلّ) عَن الإِضَافَة لفظًا، فإنّ المُقدرَ، في قصد المتكلّم، إذا صحّ أن يكون مُفردًا نكرَة فَيجب الإِفرَاد ومراعاة اللفظ، كَمَا لَو صرّح بالمفرد، وَإِذا صحّ أن يكون المقدّرُ جمعًا مُعَرّفًا فَيجب الجمع.

٩. من التراكيب التي تقبل الحملين تركيب العدد ومعدوده، والموصول المخبر عنه بالضمير، والاستفهام التقريريّ، والمحقّقون على أنّ الأخير يجوز أن تجيب عنه بـ(نعم) حملًا على المعنى، أو بـ(بلى) حملًا على اللفظ، ولكن الأصوب ألّا يُنصب في جوابه، فيحمل هاهنا على المعنى فحسب، وإن جاز الوجه الآخر.

١٠. جاء الإفراد حملًا على اللفظ في استعمال الموصول في القرآن الكريم عند مواضع العذاب الكشف عن طبيعة من يتعجّل النعيم في الدنيا؛ فإنّه غالبًا ما يسعى إلى الانفراد به دون الآخرين، فيكون جزاؤه من جنس عمله، خلافًا للمقبل على الله الذي يجد لذّته في مشاركة إخوانه، فيتقاسم الجميع منائح الرضا.

هوامش البحث ومصادره:

١ - ينظر: تأويل مشكل القرآن ٢٢.
٢ - ينظر: الخصائص ٢ / ٣٦٢.
٣- مَقاييس اللغَة (حمل) ٢ / ١٠٦.
٤- مَقاييس اللغَة (قلّ): ٥ / ٣-٤.
٥- أساس البلاغة (حمل): ١ / ٢١٥.
٦- ينظر: الاحتمالات اللغويّة المخلّة بالقطع: ٢٥.
٧- التعريفات: ١٢.
٨- الاحتمالات اللغويّة المخلّة بالقطع: ٢٥.
٩- ينظر: الحمل على المعنى في العربيّة- العنبكي ١٣-١٤، ٥٥.
١٠ - ينظر: الخصائص ٢ / ٤١٣.
١١ - الخصائص ٢ / ٤٣٧.
١٢ - الخصائص ٢ / ٤٣٧.
١٣- ينظر: البلاغة العربية ٢ / ٥٠-٥١.
١٤ - مغني اللبيب: ٨٨٤.
١٥ - ينظر: مغني اللبيب: ٨٨٤، ٨٩٠.
١٦ - ينظر: مغني اللبيب: ٨٨٤.
١٧ - ينظر: مغني اللبيب: ٨٨٩.
١٨ - البيت في شرح ديوان زهير بن أبي سُلمى: ٢٨٧، وهو منسوبٌ لزهير في موضعٍ من الكتاب، ومنسوب إلى صرمة الأنصاري في موضعٍ آخرَ منه. ينظر: الكتاب ١ / ٣٠٦، ٣ / ٢٩.
١٩ - ينظر: الكتاب: ٣٠٦/١.
٢٠ - ينظر: الكتاب: ١٠٠/٣-١٠١.
٢١ - ينظر: الخصائص ٢ / ٤٢٦.
٢٢ - ينظر: مغني اللبيب ٦١٩، ٨٨٩.
٢٣ - ينظر: همع الهوامع: ٣ / ٢٣١.
٢٤ - ينظر: التأويل النحويّ: ٢/ ١١٦٧.
٢٥ - ينظر: مغني اللبيب ٦٢٠.
٢٦ - ينظر: التأويل النحويّ: ١٢١٥-١٢١٦. وقد نبّه الباحث العنبكي على هذا الخلط في كتابه، ينظر: الحمل على المعنى في العربيّة- العنبكي: ٨٥.
٢٧ - ينظر: التأويل النحويّ: ١٢٤٥.
٢٨ - ينظر: التأويل النحويّ: ١٢٦٣.
٢٩ - ينظر: النحويّون والقرآن: ١٩١-١٩٣.
٣٠ - الحمل على المعنى- مبروك: ٦.
٣١ - ظاهرة التقارض في الدرس النحويّ: ١١.
٣٢ - شرح المفصل: ٢/ ٧٠.
٣٣ - ينظر: العدول عن المطابقة ٧١.

٣٤ - ينظر: العدول عن المطابقة ١٠٣.
٣٥ - الألسنيّة العربيّة: ٣١.
٣٦ - تاج العروس: ٣٦/ ٢٠٣.
٣٧ - ينظر: مناهج تجديد في النحو والبلاغة ١٠٩.
٣٨ - الكتاب: ٢/ ٤١٥-٤١٦.
٣٩ - القراءة الشاذّة في: مختصر شواذّ ابن خالويه: ١١٩، والخصائص ٢ / ٤٢١، إذ ذكرها ابن جنّي وعلّلها، فقال: "عزّ اسمه: ((ومن تقنت منكن لله ورسوله))؛ لأنه أراد امرأة. والقراءة أيضًا في البحر المحيط في التفسير ٨/ ٤٧٣، إذ قال أبو حيّان: "وَقَرَأَ الْجَحْدَرِيُّ، وَالْأَسْوَارِيُّ، وَيَعْقُوبُ، فِي رِوَايَةٍ: ((وَمَنْ تَقْنُتْ)) بِتَاءِ التَّأْنِيثِ، حَمْلًا عَلَى الْمَعْنَى، وَبِهَا قَرَأَ ابْنِ عَامِرٍ فِي رِوَايَةٍ، وَرَوَاهَا أَبُو حَاتِمٍ عَنْ أَبِي جَعْفَرٍ وَشَيْبَةَ وَنَافِعٍ. وَقَالَ ابْنُ خَالَوَيْهِ: مَا سَمِعْتُ أَنَّ أَحَدًا قَرَأَ: وَمَنْ يَقْنُتْ، إِلَّا بِالتَّاءِ". ولا تتوهّم أنّ ما ذكره من روايتها عن ابن عامر ونافع ويعقوب يعني أنّها سبعيّة، إذ لهم طرقٌ شاذّة أخرى غير المتواترة عنهم. والقول المنسوب إلى ابن خالويه ليس في مختصر الشواذّ.
٤٠ - ينظر: الكتاب ٢/ ٤١٥-٤١٦.
٤١ - البيت في ديوان الفرزدق: ٣٢٩/٢، وفي الكامل في اللغة والأدب ٢٩٢/١، برواية مقاربة.
٤٢ - الكامل في اللغة والأدب: ١ / ٢٩٢، وينظر في توثيق القراءة التي نسبها لأبي عمرو وهي قراءتنا لحفص أيضًا: النشر في القراءات العشر ٢/ ٣٤٨، وفيه: "وَاخْتَلَفُوا فِي: {وَتَعْمَلْ صَالِحًا نُؤْتِهَا} فَقَرَأَ حَمْزَةُ وَالْكِسَائِيُّ وَخَلَفٌ بِالْيَاءِ فِيهِمَا، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالتَّاءِ عَلَى التَّأْنِيثِ فِي الْأَوَّلِ، وَبِالنُّونِ فِي الثَّانِي"، وقراءة الباقين هي قراءة حفص. وهذا يعني أنّ القرّاء العشرة مجمعون على الموضع الأوّل، فيقرؤون (يقنت) بالياء جميعًا، ولم يختلفوا فيه.
٤٣ - شرح الرضي على الكافية: ١٦٣/٣-١٦٤.
٤٤ - ينظر: الكشاف ٣/ ٣٦.
٤٥ - ينظر: مغني اللبيب ٧٦٥.
٤٦ - البيت للفرزدق في ديوانه: ٣٤، وشرح شواهد المغني للبغدادي ٢/ ٥١.
٤٧ - اللباب في علل البناء والإعراب ١ / ٤٠١، وينظر: الخصائص ٢/ ٤٢٣.
٤٨ - الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٣٥٩.
٤٩ - ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٣٦١.
٥٠ - ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف ٢ / ٣٦٥-٣٦٦.
٥١ - ينظر: البحر المحيط في التفسير ٤/ ٦٦١.
٥٢ - شرح الرضي على الكافية: ٥٧/٣-٥٨.
٥٣ - ينظر: النحويّون والقرآن: ١٥٦.
٥٤ - ينظر: الخصائص ٢ / ٤٢١.
٥٥ - شرح الرضي على الكافية: ٥٦/٣.
٥٦ - ينظر: البرهان في علوم القرآن ٣ / ٣٨٢.
٥٧ - ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٥٧/٣.
٥٨ - شرح التسهيل لابن مالك: ١/ ٢١٤، والقراءة في: النشر في القراءات العشر (٢/ ٣٤٨)، وجاء فيه: "وَاخْتَلَفُوا فِي: {وَتَعْمَلْ صَالِحًا نُؤْتِهَا} فَقَرَأَ حَمْزَةُ وَالْكِسَائِيُّ وَخَلَفٌ بِالْيَاءِ فِيهِمَا، وَقَرَأَ الْبَاقُونَ بِالتَّاءِ عَلَى التَّأْنِيثِ فِي الْأَوَّلِ، وَبِالنُّونِ فِي الثَّانِي.

٥٩ - ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٥٧/٣.
٦٠ - المحتسب ٢/ ٤٢٢.
٦١ - ينظر: المحتسب ٢/ ٤٢٣.
٦٢ - الإتقان في علوم القرآن: ٣٤٢/٢-٣٤٣، والقول المذكور ليس في كتاب (أمالي ابن الحاجب) المطبوع الذي في أيدينا، ومابين المعكوفتين ساقط من اللفظ، وهو موجود في النصّ نفسه، نقله الزركشي في: البرهان في علوم القرآن ٣ / ٣٨٢.
٦٣ - ينظر: مشكل إعراب القرآن ٢٧٢-٢٧٣.
٦٤ - المحتسب ١/ ١٧٣.
٦٥ - ليس في كلام العرب: ٢١٩.
٦٦ - ينظر: ليس في كلام العرب: ٢١٩-٢٢٠.
٦٧ - الإتقان في علوم القرآن: ٣٤٣/٢.
٦٨ - المحتسب ١/ ٤٢٤-٤٢٥، والبيت مخرّجٌ آنفًا.
٦٩ - ينظر: مغني اللبيب ٢٥٨.
٧٠ - شرح التسهيل ٣/ ٣٠٠.
٧١ - ينظر: مغني اللبيب ٢٦١.
٧٢ - ينظر: البحر المحيط ٤٤٠/٤.
٧٣ - أحكام (كلّ) وما عليه تدلّ: ٤١-٤٢.
٧٤ - ينظر: مغني اللبيب ٢٦٣-٢٦٤.
٧٥ - ينظر: مغني اللبيب ٢٦٤.
٧٦ - شرح الرضيّ على الكافية: ٣١٣/٣.
٧٧ - معاني القرآن للفراء: ١ / ٤٣٥.
٧٨ - ينظر: معاني النحو ١ / ٦٩-٧١.
٧٩ - شرح الرضيّ على الكافية: ٢٧/٣-٢٨.
٨٠ - ينظر: البرهان في علوم القرآن ٢/ ٣٢٨.
٨١ - البرهان في علوم القرآن ٢/ ٣٣٢.
٨٢ - ينظر: مغني اللبيب : ٢٥.
٨٣ - ينظر: مغني اللبيب : ٤٥٣-٤٥٤.
٨٤ - البرهان في علوم القرآن: ٢/ ٣٣٤-٣٣٥.
٨٥ - البيت في ديوانه: ٥٤. وينظر: شرح شذور الذهب: ٤٠٣.
٨٦ - ينظر: همع الهوامع: ٢/ ٣٩٤.
٨٧ - حاشية الصبان على شرح الأشمونيّ: ٣/ ٤٤١.
٨٨ - ينظر: شرح التصريح على التوضيح:٢/ ٣٧٥، ٣٧٩.
٨٩ - ينظر: التحرير والتنوير ١٧/ ٢٨٧.
٩٠ - ينظر: التعبير القرآني ٤٤.
٩١ - تفسير أبي السعود: ٢/ ١٥٤.
٩٢ - ينظر: التعبير القرآني ٤٤.
٩٣ - ينظر: لمحات من الآيات ١٧.

٩٤ - ينظر: لمحات من الآيات ١٨.
٩٥ - ينظر: لمحات من الآيات ١٨.
٩٦ - ينظر: الإعجاز البياني في صيغ الألفاظ ٢٧.
٩٧ - البحر المحيط في التفسير ٦/ ٦٢-٦٣.
٩٨ - ينظر: التعبير القرآني ٤٦.
٩٩ - البرهان في توجيه متشابه القرآن: ١٤٠.
١٠٠ - ينظر: التعبير القرآني ٤٦.

المصادر:

- الإتقان في علوم القرآن، عبد الرحمن بن أبي بكر جلال الدين السيوطي (المتوفّى:٩١١هـ)، حقّقه: محمد أبو الفضل إبراهيم، الهيئة المصرية العامة للكتاب، (د.ط)، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
- أحكام (كلّ) وما عليه تدلّ، تقيّ الدين عليّ بن عبد الكافي السبكيّ (المتوفّى: ٧٥٦هـ)، تحقيق: طه مسن، دار اشؤون الثقافية، بغداد، الطبعة الأولى، ٢٠٠٠م.
- أساس البلاغة، أبو القاسم محمود بن عمرو بن أحمد، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ- ١٩٩٨م.
- أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية، حسن طبل، دار الفكر العربي، القاهرة، (د.ط)، ١٤١٨-١٩٩٨م .
- الإعجاز البيانيّ في صيغ الألفاظ، محمّد الأمين الخضريّ، مطبعة الحسين، القاهرة، الطبعة الأُولى، ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م.
- الألسنيّة العربيّة، ريمون طحّان، دار الكتاب اللبناني، بيروت، الطبعة الأولى، ١٩٧٢.
- الإنصاف في مسائل الخلاف بين البصريين والكوفيين، عبد الرحمن بن محمد، أبو البركات الأنباري (المتوفى: ٥٧٧هـ)، تحقيق: جودة مبروك محمّد، ومراجعة رمضان عبد التوّاب، مكتبة الخانجي، القاهرة، الطبعة: الأولى ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.
- البحر المحيط في التفسير، أبو حيّان محمد بن يوسف بن علي الأندلسي (المتوفى: ٧٤٥هـ)، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكرت بيروت، الطبعة: ١٤٢٠هـ.
- البرهان في علوم القرآن، أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله بن بهادر الزركشي (المتوفّى: ٧٩٤هـ)، حقّقه: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار إحياء الكتب العربية (عيسى البابى الحلبي وشركاؤه)، الطبعة: الأولى، ١٣٧٦هـ - ١٩٥٧م.
- البلاغة العربية، عبد الرحمن بن حسن حَبَنَّكَة الميداني الدمشقي (المتوفى: ١٤٢٥هـ)، دار القلم، دمشق، الدار الشامية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م .
- تاج العروس من جواهر القاموس، محمّد بن محمّد بن عبد الرزّاق الحسينيّ، الملقّب بمرتضى الزَّبِيديّ (المتوفى: ١٢٠٥هـ)، المحقق: مجموعة من المحققين، دار الهداية، (د.ط)، (د.ت).
- التأويل النحويّ في القرآن الكريم، عبد الفتاح أحمد الحموز، مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة الأولى، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م.
- التحرير والتنوير، محمد الطاهر بن محمد بن عاشور التونسي (المتوفى : ١٣٩٣هـ)، الدار التونسية للنشر- تونس، ١٩٨٤ هـ.
- التعبير القرآني، فاضل صالح السامرّائي، جامعة بغداد، بيت الحكمة، (د.ط)، ١٩٨٧م.
- التعريفات، علي بن محمد بن علي الزين الشريف الجرجاني، (ت: ٨١٦هـ)، تحقيق: جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية بيروت– لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م .
- تفسير أبي السعود (إرشاد العقل السليم إلى مزايا الكتاب الكريم)، أبو السعود العمادي محمد بن محمد بن مصطفى (المتوفّى: ٩٨٢هـ)، دار إحياء التراث العربي – بيروت، (د.ط).
- حاشية الصبان على شرح الأشموني لألفية ابن مالك، أبو العرفان محمد بن علي الصبّان الشافعيّ (المتوفّى: ١٢٠٦هـ)، دار الكتب العلمية بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى ١٤١٧ هـ -١٩٩٧م.
- الحمل على المعنى، أشرف مبروك، رسالة ماجستير مقدّمة لدار العلوم، القاهرة، ١٩٨٩.

- الحمل على المعنى في العربيّة، علي عبد الله حسين العنبكي، ديوان الوقف السنّي، مركز البحوث والدراسات الإسلاميّة، العراق، الطبعة الأولى، ٢٠١٢م.
- الخصائص، أبو الفتح عثمان بن جنّي الموصليّ (المتوفى: ٣٩٢هـ)، الهيئة المصرية العامّة للكتاب، الطبعة: الرابعة، (د.ت).
- ديوان الفرزدق، همّام بن غالب، دار صادر، بيروت، (د.ط)، (د.ت).
- روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، شهاب الدين محمود بن عبد الله الحسيني الألوسي (المتوفى: ١٢٧٠هـ)، تحقيق: علي عبد الباري عطية، دار الكتب العلمية – بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٥ هـ .
- شرح تسهيل الفوائد، محمد بن عبد الله، ابن مالك الطائي الجياني(المتوفى: ٦٧٢هـ)،المحقق: عبد الرحمن السيد، ومحمد بدوي المختون، هجر للطباعة والنشر والتوزيع والإعلان، الطبعة: الأولى، ١٤١٠هـ - ١٩٩٠م.
- شرح التصريح على التوضيح، خالد بن عبد الله الأزهري، المصري، (المتوفى: ٩٠٥هـ)، دار الكتب العلمية- بيروت- لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤٢١هـ- ٢٠٠٠م.
- شرح ديوان زهير بن أبي سُلمى: أبو العبّاس ثعلب، (المتوفّى: ٢٩١ه)، مصوّر عن طبعة دار الكتب، ١٩٤٤م، نشر الدار القوميّة للطباعة والنشر، القاهرة، ١٩٦٤م.
- شرح الرضيّ على الكافية، رضي الدين محمّد بن الحسن الإستربادي (ت: ٦٨٦)، تحقيق: عمر حسن، جامعة قاريونس (د.ط)، ١٣٩٨هـ- ١٩٧٨م.
- شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، عبد الله بن يوسف بن أحمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، المحقق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع – سوريا، (د.ط)، (د.ت).
- شرح شواهد المغني، المؤلف: عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١ هـ)، وقف على طبعه وعلق حواشيه: أحمد ظافر كوجان، بتذييل: الشيخ محمد محمود الشنقيطي، لجنة التراث العربي، (د.ط)، ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م.
- شرح المفصل، موفق الدين يعيش بن علي بن يعيش، (ت:٦٤٣)، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، الطبعة الأولى، ١٤٢٢هـ-٢٠٠١م .
- ظاهرة التقارض في الدرس النحويّ، عبد الله أحمد جاد الكريم، مكتبة الآداب، القاهرة، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ- ٢٠٠٢م.
- العدول عن المطابقة في العربيّة، حسين عبّاس الرفايعة، دار جرير، عمّان- الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٣٢هـ- ٢٠١١م.
- الكتاب (كتاب سيبويه)، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر (المتوفّى:١٨٠هـ)، تحقيق عبد السّلام محمّد هارون، مكتبة الخانجيّ، القاهرة، الطبعة الثالثة، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
- الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل، أبو القاسم محمود بن عمرو، الزمخشري جار الله (المتوفى: ٥٣٨هـ)، دار الكتاب العربيّ- بيروت، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٧ هـ.
- اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء عبد الله بن الحسين العكبريّ (المتوفى: ٦١٦هـ)، المحقق: د. عبد الإله النبهان، دار الفكر- دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ- ١٩٩٥م.

- لسان العرب، محمد بن مكرم بن عليّ، ابن منظور (المتوفى: ٧١١هـ)، دار صادر–بيروت، الطبعة الثالثة، ١٤١٤هـ.
- لمحات من الآيات، خليل بنيّان الحسّون، دار ومكتبة عدنان، بغداد، الطبعة الأولى، ٢٠١٤ م.
- ليس في كلام العرب، الحسين بن أحمد بن خالويه، أبو عبد الله (المتوفى: ٣٧٠هـ)، المحقق: أحمد عبد الغفور عطار، الطبعة: الثانية، مكة المكرمة، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- المحتَسَب في تبيين وجوه شواذّ القراءات والإيضاح عنها، أبو الفتح عثمان ابن جنِّي (٣٩٢هـ)، المجلس الأعلى للشؤون الإسلاميّة، القاهرة، (د.ط)، ١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.
- مختصَر شواذّ ابن خالويه، أبو عبد الله الحسين بن أحمد، ابن خالويه، عُني بنشره: ج.برجشتراسر، دار الهجرة، (د.ط)، (د.ت).
- مشكل إعراب القرآن، مكيّ بن أبي طالب القيسي القيروانيّ (المتوفى: ٤٣٧هـ)، المحقق: د. حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة– بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤٠٥هـ.
- معاني النّحو: الجزء الأوّل، الدكتور فاضل صالح السامرائيّ، وزارة التعليم العالي، جامعة بغداد، بيت الحكمة، د.ط، ١٩٨٧م.
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله ابن يوسف، أبو محمد، جمال الدين، ابن هشام (المتوفى: ٧٦١هـ)، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر – دمشق، الطبعة السادسة، ١٩٨٥م .
- مقاييس اللغة، أحمد بن فارس بن زكرياء، أبو الحسين (المتوفى: ٣٩٥هـ)، المحقق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، (د.ط)، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.
- مناهج تجديد في النحو والبلاغة والتفسير والأدب، أمين الخولي، دار المعرفة، الطبعة الأولى، ١٩٦١م.
- نتائج الفكر في النحو، أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله السُّهَيليّ (٥٨١هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعليّ محمّد معوّض، دار الكتب العلميّة، بيروت، الطبعة الأولى، ١٤١٢هـ-١٩٩٢م.
- النحويون والقرآن، خليل بنيّان الحسّون، مكتبة الرسالة، عمّان – الأردن، الطبعة الأولى، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٢م.
- النشر في القراءات العشر، شمس الدين أبو الخير ابن الجزري، محمد بن محمد بن يوسف (المتوفى : ٨٣٣ هـ)، تحقيق: علي محمد الضباع (المتوفى ١٣٨٠ هـ)، المطبعة التجارية الكبرى [تصوير دار الكتاب العلمية]، (د.ط)، (د.ت).
- همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، عبد الرحمن بن أبي بكر، جلال الدين السيوطي (المتوفى: ٩١١هـ)، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية – مصر، (د.ط)، (د.ت).